



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية الثامنة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الخميس 28 يونيو 2001

فهرس

* مواصلة المناقشة العامة حول الوضع في البلاد.

* ملحق: أسئلة كتابية وأجوبة

محضر الجلسة العلنية الثامنة والعشرين المنعقدة يوم الخميس 28 يونيو 2001 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

ودون إطالة، أحيل الكلمة إلى السيد صالح سعد الدين.

السيد صالح سعد الدين: بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة معالي الوزراء،
السادة الحضور،

تحية طيبة.

قبل البدء في المداخلة، لدي ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: أحيي السيد رئيس الحكومة بصدق
على صبره وأناته وعلى الحكمة التي أبدأها أثناء
التعاطي مع الأحداث، باعتباره المسؤول الأول عن الجهاز
التنفيذي، وعدم الانسياق وراء الاستفزات التي دامت
شهرين متتاليين، وهي مهلة جعلت في الدين أحد حدود
الكفارة.

أسرد هذا الكلام لطول هذه المدة وجسامة ما هي حبلى به
من أحداث وما صاحبها من بؤر للتوتر هنا وهناك بعفوية
تارة ويفعل فاعل تارة أخرى.

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة

والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.
الجلسة مفتوحة،

بعد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة والسادة أعضاء
الطاقم الوزاري المرافق له، وكذا رجال الصحافة، يقتضي
جدول أعمال هذه الجلسة، كما تعلمون، مواصلة النقاش
الذي شرعنا فيه قبل أمس. وللعلم، مادامت قائمة
المتدخلين طويلة، أرجو منكم التفهم والاختصار إن أمكن
في الأفكار التي تناولها زملاؤكم من قبل. وعليه، أود
ألا تكلفوا أنفسكم وإيانا سماع أمور سبق وأن سمعناها
من قبل، خاصة وأن الكتل البرلمانية ستتناول الكلمة هذا
المساء وأنها ستعكس دون شك التوجهات العامة
للتشكيلات السياسية، وبالطبع وجهة نظر السادة
والسيدات نواب الأمة. وعليه، وحتى لا أحرم أحدا منكم
تناول الكلمة، أطلب منكم فقط التفهم وتقدير كيفية
العمل وحسن تأدية المهمة في هذا الموضوع بالتحديد.

وإنه ليئن متضرعا إلى الله بالدعاء وحسبه قوله صلى الله عليه وسلم: "اتقوا دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب"، والحديث القدسي: "وعزتي وجلالي لأنصرك ولو بعد حين".

السيد رئيس الحكومة،
إن الشعب قد نفذ صبره تحت جحيم اسمه البطالة ولهيب واقع معيش انسدت آفاقه جراء معالجات وزعت عبر محطات مختلفة. لكن الفرج ظل مؤجلا والأزمة تزداد تعقيدا والمعاناة تتضاعف تدريجيا. وهي في نظر حركة النهضة حتمية لا بد منها بالنظر إلى الطريقة العقيمة، أقول الطريقة العقيمة المتبعة في معالجة الأزمة وآثارها واقترح الحلول البديلة من أناس أقل ما يقال عنهم إنهم لا يعرفون من واقع البلد شيئا.

كيف يمكن، سيادة رئيس الحكومة، أن نعالج أزمة الشباب بمبلغ 2500 دج ولعدد محدود فقط عبر البلديات؟ وبعملية حسابية بسيطة نجد خزينة الدولة قد صرفت آلاف المليارات، وأزمة الشباب تراوح مكانها.

لنقل الحقيقة مجردة، سيادة رئيس الحكومة، كيف يمكن مواطننا أن يثق في حكومته ومن ورائها دولته وهو لم ير عبر سنين طويلة مشروعا واحدا من المشاريع الكبرى التي تمتص بطالته وتشعره بخدمة بلده كالسدود والطرق والسكك الحديدية والفلاحة وغيرها؟ بل يرى في غالب الأحيان النهب والدمار والتخريب والنفس، أليفة ما اعتادت من مشاهدة!

سيادة الرئيس،
كيف نقضي على أزمة بجهاز إداري يقدم خدمة عمومية مقبولة أو راقية دون رسكلة مستمرة، وبعده لا يتجاوز ألفي موظف مقابل 600.000 نسمة في المتوسط وبأجر زهيد مبلغه 120.000 دج يتقاضاه الإداري والمعلم والإمام والمرضى والطبيب، ولا أتكلم عن البطال؟

ومن هذا المقام أحيي شباب بلدية الحمادية بولاية برج بوعريريج ومعهم باقي شباب بلديات الولاية الذين التزموا الحكمة والتبصر بدل التهور والاندفاع رغم المعاناة الحقيقية التي يعيشونها.

الملاحظة الثانية: نقول بصدق لسكان منطقة القبائل: نعم للتمسك بالأمازيغية والدفاع عنها ونحن معكم. ولا أعرف في هذا الجمع الكريم من مسؤوليه التنفيذيين ونوابه على مختلف انتماءاتهم من يقف ضدها. ومتى كانت العربية ضد الأمازيغية؟ ومتى كان الإسلام ضدها؟ وهو الذي قال رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم: "ليست العربية بأحدكم ولا بأبيه وإنما هي لسان فمن تكلم العربية فهو عربي".

ولكن نتساءل: لماذا يحرق المسجد ويدنس المصحف ويرفع علم غير العلم الوطني؟ ولم يكتب على لافتات الطرق "معطوب رسول الله"؟ كل هذه إرهابات من تدبير أكبر من غضب شباب بطل.

ثم إن مناقشة الوضع العام في البلاد على غرار ما ورد في تدخل السيد رئيس الحكومة، يجب أن تتم بالمسؤولية والصدق والشعور العميق بمدى خطورة الوضع الإقليمي والمحيط العالمي، والظروف الداخلية للبلد وما يمكن أن ينجر عنها من تداعيات قد ترهن سيادة الدولة وتعصف ببصيص الأمل الذي بدأ يلوح في الأفق إثر القضاء على الإرهاب الأعمى. ولذلك نقول إن الأزمة بتشابك خيوطها وتداخل مصالح مدبريها داخليا وخارجيا عبر عقدين من الزمن، يجعل معالجتها أمرا ليس هينا، وفك ألغازها وعلاج آثارها يجب أن يوكنا على يد جراح ماهر وصبور. وبهذا الصدد نقول بمنطق المسؤول للذين يريدون لهذا البلد أن يدخل في دوامة أخرى من العنف الأعمى، وذلك بتحريك جهة معينة من الوطن: عار عليكم أن تكافئوا هذا البلد الذي أضعكم خيراته شبابا وصبر على جشعكم رجالا، بمثل هذا الجزاء، وعار عليكم أن تكافئوا هذا الشعب الذي حكتم باسمه عقودا وصبر على مرور أزمته سنين، مرور بمثل هذا الجزاء.

لقد عاشت بلادنا مؤخرا أحداثا مأساوية كلفت أرواح العشرات من أبناء شعبنا ومجتمعنا بأكمله، وانجرت عنها خسائر هامة في ممتلكات الدولة. تلك الأحداث الأليمة التي وقعت في بعض أجزاء وطننا الحبيب، وتألم لها الشعب الجزائري برمته. ولذا ننحني جراء هذه الأحداث أمام الأرواح ونقدم تعازينا الخالصة لعائلاتهم.

سيدي الرئيس،

إن العقل والمنطق في ظل الظروف التي تعيشها البلاد يفرضان علينا الكثير من الرزانة. بالإضافة إلى أن الظروف الأليمة النكراء التي تجتازها البلاد لصعبة على كل الجزائريين والجزائريات.

هذا وأحيي اللجنة الوطنية المستقلة التي أسست للتحقيق في هذه الأحداث، وكذا لجنة التحقيق المشككلة على مستوى المجلس الشعبي الوطني. كما نستنكر بكل شدة المناورات الخارجية التي تحاك ضد الجزائر ونندد بالمؤامرات الرامية إلى زعزعة استقرار الجيش الوطني الشعبي.

سيدي الرئيس،

يعتبر الحوار الوسيلة المثلى التي من شأنها المساهمة في بناء المجتمع وترقيته. وعليه، ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار، ولن يتأتى ذلك إلا بفتح هذه القناة الفعالة وخاصة لدى المنتخبين، لأنه من غير المعقول أن نهتمش ممثلي الشعب، باعتبار أن المؤسسات الدستورية هي أساس الحوار.

سيدي الرئيس،

تعد بعض المطالب التي أدت إلى الاحتجاجات والاضطرابات في بعض مناطق الوطن مشروعة، وتمثل في التهميش والإقصاء والبطالة وتدهور مستوى المعيشة... إلخ، كل هذه الانشغالات يعيشها الشعب الجزائري برمته وهي ناتجة عن نقص الإمكانيات والموارد المالية، وسوء التسيير الذي يعتبر هو الآخر سببا مباشرا في ذلك.

سيادة رئيس الحكومة،

إن الحكومة التي تتخلى عن رجالها ومسؤوليها وقت الشدة جديرة بالسقوط من أعين مواطنيها. نعم هناك تجاوزات من بعض المسؤولين المحليين، ولكن الكثير منهم بذلوا وبذلون قصارى جهدهم لتقديم الحد الأدنى من حقوق المواطن، وتعرفون مدى الصعوبات الواقعية في هذا الميدان. ولكي لا نجعل الاستثناء قاعدة، نقول: المؤهل للفصل في مثل هذه القضايا هو القانون وأجهزة الدولة فقط، وليس الشارع.

سيادة الرئيس،

قد تقول لي إن الأزمة أزمة ضمائر وأخلاق، وأقول لك: نعم. ولكن في غياب هذا يجب أن يتوفر سلطان الحق والقانون الذي يسهر عليه المسؤول عند الضرورة والاقتضاء، والضرب بيد من حديد في حالة ثبوت التهمة والتورط. وصدق من قال: "يزع الله بالسلطان ما لا يزع بالقرآن".

سيادة رئيس الحكومة،

أذكر في هذا مثلا بسيطا: كيف يمكن أن يسجل مشروع عمره الزمني لا يتجاوز شهرا أو شهرين وبمبلغ يتراوح بين 50 و 60 مليون دينار ليعلق بعد ذلك في الحد العادي والمتوسط بين 4 و 5 سنوات لتصبح تكلفته بالملايير، واحتقان الشعب وسخطه...

الرئيس: شكرا للسيد صالح سعد الدين، وأحيل الكلمة إلى السيد نجيب دنون.

السيد نجيب دنون: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

الاخوة الصحفيين،

تحية طيبة.

وعلى هذا الأساس ينبغي العمل من أجل القضاء على التهميش والإقصاء تجاه الشباب الذي يشكل نسبة كبيرة في المجتمع المدني.

سيدي رئيس الحكومة،

لقد أشرت في تدخلكم إلى توسيع صلاحيات الوالي. وإذا تم ذلك عن طريق نقل بعض الصلاحيات المركزية إلى الوالي فهذا نؤيده بالطبع. لكن للأسف نحن نعرف أنكم تهدفون إلى التوسيع على حساب منتخبي الشعب، وهذا غير معقول.

سيدي الرئيس،

لقد تكلمتم أيضا عن مراقبة المنتخبين المحليين الذين حاد بعضهم عن دوره المتمثل في خدمة الوطن، ولكن يبقى الأمر غير عادل أن نحسب على عاتق المجالس الشعبية المنتخبة كل المشاكل، خاصة وأنا نعرف أن معظمها عاجزة ماليا، زيادة على القوانين التي تجاوزها الزمن وجعلتها حبيسة الإدارة.

سيدي الرئيس،

إلى متى يستمر مسلسل متابعة المنتخبين المحليين وجعلهم كبش فداء لإسكات الغضب الشعبي، في حين أنهم لا يمثلون سوى حلقة من سلسلة معقدة تهيمن عليها الإدارة التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى روح المبادرة وإلى الانفتاح على المجتمع، وهذا بغض النظر عن الانفتاح الظرفي الذي لاحظناه هذه الأيام؟

سيدي الرئيس،

كما ذكر زميلي السيد ميزان، هل يصلح حال بلدية يتعاقب عليها أربعة رؤساء كما حدث في بلدية المحمدية بولاية معسكر؟ فأين الاستقرار؟ وأين المصداقية؟ فالأول سحب منه زملاؤه الثقة، والثاني بسبب سوابقه العدلية، والثالث نتيجة سوء التسيير، والرابع في انتظار رحيله لتستكمل خمسة رؤساء بلديات في خمس سنوات. يحدث كل هذا أمام مرأى الجميع وتحت حماية مسؤولي الولاية.

سيدي الرئيس،

متى نترك المنتخبين يؤدون مهامهم بعيدا عن الضغط والتهديد؟ ونعلمكم، سيدي الرئيس، أن ثلاثة منهم يوجدون رهن الحبس الاحتياطي حاليا في قضايا غير مقنعة.

سيدي الرئيس،

هناك صراع كفاءات بالإضافة إلى استغلال السلطة لإدارة بصفة عامة، حيث أصبح الولاية ورؤساء الدوائر أصحاب القرار في غياب نصوص واضحة، في حين أن المسؤولية في نظر المواطن تعود لرؤساء البلديات. "هذا هو حال الجزائر".

سيدي الرئيس،

إننا نؤكد مواقفنا الثابتة في التجمع الوطني الديمقراطي وهي:

- أن الجزائر واحدة لا تقبل التجزئة،
- أن منطقة القبائل جزء من التراب الوطني ولن نقبل أن تتحول إلى فيدرالية،
- أن اللغة الأمازيغية هي الرصيد الثقافي المتنوع للجزائر كلها وليست حكرا على منطقة معينة،
- أنه لا يوجد مواطن أو منطقة فوق العادة،
- أن الجزائر الثورية اندلعت حرب التحرير فيها من كل مناطق الوطن، ولكل منطقة تاريخ حافل بمقدسات شهداء من أجل تحرير هذا الوطن.

سيدي الرئيس،

لدي كباقي الشعب الجزائري حلم:
- أن يصير بلدي بلدا قويا بقوة القانون وليس بقوة القهر والظلم،
- أن نجعل حدا للمحسوبية والجاه والجهوية. فعلينا أن نزن المواطنين حسب كفاءاتهم وقدراتهم العلمية وليس حسب ولائهم لهذا أو ذاك.
شكرا سيدي الرئيس.

إن الظرف الذي تمر به بلادنا، والمحنة التي يتعرض لها الشعب، يجعلانني أؤجل الكثير من القضايا والمطالب التي ينبغي طرحها، ذلك لأن ما يعانیه مواطنو ولاية برج بوعرييج من بلدية عين تاغروت شرقا إلى بن داود غربا، ومن الماين شمالا إلى العش جنوبا، لا يختلف عما يعانیه أي مواطن في الولايات الأخرى من الوطن.

سيدي الرئيس،

إن المثل يقول: "من شاور الناس شاركهم عقولهم، ومن استبد برأيه هلك." من هذا المنطلق، أثنى الدعوة التي جاءت على لسان رئيس الحكومة إلى الحوار الهادئ والمسؤول والبناء، الحوار الذي يعري الحقيقة ويحدد المسؤولية ويرسم آفاق المستقبل. وإذا كانت معطيات الظرف الأليم تقلل دون شك من النتائج الإيجابية لهذا الأسلوب، فإنها بالتأكيد ستمكن الجميع من تفهم أبعاد ما يحاك ضد وحدة الوطن ووحدة الشعب من مؤامرات كنا نعتقد أن التاريخ الثوري للجزائر قد أسقطها بصفة نهائية وإلى الأبد.

سيدي الرئيس،

يتساءل الكثير منا بمرارة وألم، لماذا تندلع هذه الحرائق ويحدث كل هذا التخريب بعد إعلان السيد رئيس الجمهورية عن مشروع الانعاش الاقتصادي الوطني الذي يوفر مناصب شغل ومنشآت قاعدية مختلفة ومساكن وغيرها...

كيف نفسر استهداف المتظاهرين لمنشآت عامة وخاصة، وهي في الواقع مؤسسات في صالح الشعب؟ هل فعلا يمثل تقاعس السلطات المحلية (إدارة ومجالس) السبب الكافي لكل هذا التدمير والتخريب؟

إن ما يسجل من قراءات متعددة يوحي بأن خصال التضامن والتكافل والتعقل أصبحت غائبة في مجتمعنا. فهل تساءلنا عن السبب وحاولنا توفير المناخ المناسب والظروف الكفيلة بإعادة اللحمة بين أبناء الوطن الواحد؟

الرئيس: شكرا للسيد دنون نجيب، وأحيل الكلمة إلى السيد بدر الدين بن زيوش.

السيد بدر الدين بن زيوش: بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي رئيس المجلس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

أود قبل أن أساهم معكم في هذا النقاش الهام والحيوي بل الضروري في حياة الشعب الجزائري والدولة، أن أعبر عن خالص مواساتي لعائلات الضحايا الذين سقطوا في هذه الأحداث المؤسفة والمؤلمة في نفس الوقت.

وإذا كانت قناعتني راسخة بأن الكثير من المطالب الاجتماعية والحياتية التي رفعها الشباب المتظاهر هي مطالب مشروعة، فإن قناعتني الأكثر رسوخا هي أن الاستجابة لهذه المطالب وإيجاد حلول عاجلة لها لا تتحقق بالعنف والتخريب بل على العكس تماما، لأن هذا الأسلوب سيبعدها وقد يغيبها عن دائرة الأولوية. ومن منطلق هذه القناعة، أؤكد أن معالجة مشاكل البلاد وهموم المواطن هي إحدى الأولويات التي ينبغي التكفل بها إذا أردنا فعلا أن نرسي دولة العدل والحق والقانون.

سيدي الرئيس،

رغم ما قيل ويقال عن الحصيلة المأساوية والمؤلمة لهذه الأحداث، والقراءات المتعددة لها، فإنها تبقى رسالة ينبغي للمجتمع تفهم معانيها ودلالاتها. وأقول الجميع، حكاما وطبقة سياسية ومجتمعا مدنيا، لأن مسؤولية إخماد الحريق ونار الفتنة يتقاسمها الجميع، ذلك أن الحياد أمر مرفوض.

كما أن محاولة البعض استغلال هذا الغضب الشعبي، هي فعل مرفوض من أغلبية الجزائريين والجزائريات.

"نصب الزيت والبنزين على النار". فماذا قال الرئيس السابق السيد بوضياف قبل اغتياله رحمه الله؟ : "الشر منا والخير منا".

سيدي رئيس الحكومة،
لو تدخلتم في الوقت المناسب، أي يوم وفاة الشباب "ماسينيسا"، لتحاشينا وفاة 60 أو 100 شاب في هذه المظاهرات. غير أنكم تدخلتم بعد شهرين ونصف وقتلتم إنكم تعانون "عقدة في الحلق". لكن كل الشعب الجزائري يعاني نفس العقدة نتيجة التخريب والتكسير إلخ... وعليه فما شاهدناه من تخريب وتكسير كان من الأجدر أن نتخذ الاحتياطات لكي لا يقع ما وقع. وعلى هذا الأساس تجدني أتكلم عن المصادقية.

سيدي الرئيس،
يوجد فرق كبير بين الخطاب الرسمي وبين ما يجري في الواقع، حيث أن 99,99٪ من الشباب الجزائري ضد العنف والتخريب و 99,99٪ من المتظاهرين هم كذلك ضد التخريب والعنف. وما بثته التلفزة من صور للمتظاهرين وهم يحطمون الأملاك شيء فاضح مع أنه في الحقيقة لا يتعدى عدد الشباب الذين كانوا يحطمون في ذلك الوقت نسبة 1٪، لأن هؤلاء الشباب اضطروا إلى الخروج إلى الشارع وتظاهروا لكي تسمعهم الحكومة، لأن هذه الأخيرة لا تبالي إلا بالذي يتظاهر. ومثال ذلك الجيش الإسلامي للإنقاذ الإرهابي الذي خرب البلاد، ولكن عندما ضغط على الحكومة أخذت مطالبه في الحسبان، فأصبحت لديه الأموال وإمكانات أخرى...

أما فيما يخص التدخل الأجنبي، فنحن ضده بكل قوة خصوصا وأن عدة أوساط جزائرية رسمية راهنت على ذلك.

هذا وأشرتكم، السيد رئيس الحكومة، من خلال تدخلكم إلى أنكم تدعمون الديمقراطية والتعددية الحزبية وتدعمون الصحافة الحرة لكن الديمقراطية لا تبنى بغلق التلفزيون والإذاعة أمام المعارضة والتعددية. بالإضافة

ومن هذا المنبر أدعو الجميع إلى استلهاهم العبر من موقف تلامذة الثانويات في منطقة القبائل الذين رفضوا بصوت عال مبادرة تمييزهم عن المناطق الأخرى من الوطن، وسفهاوا أحلام أولئك الذين نادوا بشعارات أقل ما يقال عنها أنها ذكرتنا بما كان يريده المستعمر في بلادنا.

سيدي الرئيس،
إن رئيس الجمهورية كان يردد دائما قوله: "سوف أضع القطار على السكة". ومن هنا يستوجب على الجميع، ويتضافر كل القوى الحية، إعادة تهيئة أرضية السكة الحديدية في أماكن، وتجديدها وترميمها وتلحيمها في أماكن أخرى لتمكينه من وضع القطار في أمان تجنباً لانحرافه مرة أخرى، ومن المحافظة على قائده وطاقمه المتمثل في رئيس الحكومة وأعضاء حكومته والمائل أماننا للوصول بركابه إلى بر الأمان.

وفي الأخير، وددت أن أقول إن الجزائر في حاجة أكثر من أي وقت مضى، ليس إلى من يخدمها فقط، بل إلى من يحبها ويؤمن بها ويضحى من أجلها.

ليقبل مني الجميع فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد بدر الدين، وأحيل الكلمة إلى السيد محمود المراوي.

السيد محمود المراوي: شكرا سيدي الرئيس، السلام عليكم جميعا.

أنا أتكلم سيدي رئيس الحكومة "Sans état d'âme"، لأنني استنتجت من خلال خطابكم وبكل احترام، مشكلتين هما: المصادقية والمسؤولية.

لقد ردت الحكومة على نداءات ومظاهرات الشباب ضد الحقرة والفقير والبطالة والحريات بالانتقام الذي جاء على شكل سكوت مآكر، بل صرحت بأن هناك توجيهها ومؤامرة وأن وراء هذه الأحداث أيادي خارجية. وفي كل هذا

فيما يخص خزينة جبهة التحرير الوطني، إن ما قلته يا سيدي رئيس الحكومة خطير، لأن ربط قضية الرشوة بالتاريخيين رغم أن هذه القضية قد مر عليها 40 سنة، يعتبر أمرا خطيرا، ذلك أن التاريخيين الذين وافتهم المنية، لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم. وعن قضية المسؤولية، قلتم إن المسؤولية تعود على الأحزاب والمنظمات والمنتخبين المحليين والولائيين ورجال الأمن والإدارة المركزية... إلخ فهل هذا يعني أن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة معفيان من المسؤولية؟ على كل حال، تفوه بهذا الكلام السيد رئيس الجمهورية أثناء زيارته ولاية أدرار، حيث قال: "لست مسؤولا، لست مسؤولا، لست مسؤولا" وهذا الكلام يذكرني بمسرحية للكاتب " برتول براخت" حيث قال أحد الممثلين للآخر: هذا الشعب لا يثق في حكومتها، فأجابته الآخر: إذن، نغير الشعب.

أعود الآن إلى ما قاله السيد الوزير عبد الحميد تمار، حيث صرح بأنه بعد 6 أشهر، ستدخل الجزائر مجال الاقتصاد الحر، واستعمل فعل (Basculer) هذا الفعل الذي ينطبق أصلا على إضافة ساعة زمن أو نقصانها في الشتاء والصيف، ذلك أن الاقتصاد الموجه لا يتحول إلى اقتصاد حر في مدة 6 أشهر. وللعلم، فاقت المدة 8 أشهر ولم نر شيئا ١ ورغم ذلك نتكلم عن الإصلاحات التي أخشى، السيد رئيس الحكومة، أن تكون كسابقاتها.

وعن الخطب الرسمية والواقع، أ طرح قضية قانوني المالية لسنتي 2000 و2001...

الرئيس: شكرا للسيد محمود، وأحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بندي عبد الله.

السيد عز الدين بندي عبد الله: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم. سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، سيدي رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي النواب،

إلى أن هناك أربعة ملفات لدى وزارة الداخلية تنتظر الاعتماد وكان أقدمها ملف الجبهة الديمقراطية التي تنتظر الاعتماد منذ أكثر من 13 شهرا رغم أن القانون ينص على شهرين للرد. وعليه إذا لم يعجبكم محتوى القانون فما عليكم إلا بتغييره.

ثم من جهة تحدثتم عن الصحافة الحرة، ومن جهة أخرى عدلتم قانون العقوبات لتكميم أفواه الصحفيين. وفي هذا الصدد أ طرح، سيدي رئيس الحكومة، مشكل مصداقية الحكومة، وأقول لكم إنكم لا تحبون الديمقراطية ولا التعددية الحزبية ولا الصحافة الحرة، وقد قالها رئيس الجمهورية.

هذا وأذكر السيد وزير الداخلية بأنه عندما طرحنا أسئلة شفوية خاصة بالأوضاع التي تعيشها ولاية البليدة من تمييز للأراضي وعدم حصول أصحابها على التعويض، كان الجواب بأن تشكل لجنة حول هذه الوضعية، غير أننا إلى يومنا هذا لم نلمس أي جديد. وينطبق في هذا المجال مثل الطفل الذي يقول لأبيه: إنني أكذب على الناس وهم يصدقونني، فقال له: يا بني عندما تقول الحقيقة، لا يصدقونك!!

أما عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعانيها البلاد، فلقد أردتم حلها عن طريق عرضكم أماننا بونامجا خاصا. لكن أين هذا البرنامج؟ وعلام يحتوي؟ ربما يحتوي على هيكل دعم بناء مطار الجزائر الذي استغرقت مدة بنائه أكثر من 15 سنة ولما يكتمل !.

وأسأل كيف لرئيس الجمهورية منذ انتخابه في 15 أبريل 1999 أن يأتي بثلاثة برامج للسادة حمداني وابن بيتور ثم علي بن فليس، وقد يأتي بالرابع، مما يدل على أنه لم يكن هناك أي برنامج حقيقي من قبل، وإنما تبخرون بالظاهر؟! وعليه، أ طرح دائما مشكل المصداقية، السيد رئيس الحكومة.

للبلاد، كل هذه الممارسات السلبية والاستفزازية التي لا مبرر لها في عهد الديمقراطية والتعددية، لاشك أنها، سيدي الرئيس، ستزيد في عمر الأزمة المعقدة بكل أبعادها، وستبقي البلاد في حالة ضعف وعدم استقرار، مما سيقفل من شأن الجزائر وقدراتها في التعامل مع غيرها من الدول.

كما أن هذه الممارسات السلبية ستشجع وتعزز المحاولات المشبوهة والمتكررة لبعض الأطراف الخارجية والداخلية المتنكرة لقيم المجتمع وثوابته قصد زعزعة استقرار البلاد ووحدتها.

سيدي الرئيس،

إن الكثير من مطالب المحتجين في أغلب مناطق البلاد، هي مطالب اجتماعية اقتصادية مشروعة، كم من مرة تبينناها وطرحناها نحن النواب داخل هذا المجلس الموقر وخارجه، وللجهات والهيئات المختصة محليا ومركزيا.

نعم، إن جل هذه المطالب الاجتماعية بما في ذلك المطالب الثقافية هي مطالب مشروعة ومعقولة، لكن شرط أن تبقى في إطارها الطبيعي السلمي، وتطرح في إطار الحوار العقلاني الهادئ والبناء والمتحضر، وعلى الحكومة الإسراع بما في وسعها لتلبية هذه المطالب والاستجابة لها من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصصت له ميزانية معتبرة.

سيدي رئيس الحكومة،

أعتقد أنه أصبح من الضروري القيام عبر مختلف وسائل الإعلام وبطريقة مبسطة، بعملية شرح وتوضيح محتوى هذا البرنامج وذلك لطمأنة المواطنين وكسب ثقتهم المفقودة. ولن يتم ذلك إلا من خلال توضيح أبعاد هذا البرنامج وأهدافه وكذا توضيح كيفية تطبيقه ميدانيا مع توضيح طبيعة المشاريع وآجال إنجازها وآليات مراقبة النفقات في تمويلها وكذا تعيين الهيئة أو الهيئات المخولة متابعة تنفيذ هذا البرنامج. وقبل كل هذه التوضيحات يجب على الحكومة إضفاء الشفافية والعدل

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

وددت لو جرى هذا النقاش في بداية الأحداث الأليمة والخطيرة التي مرت وتمر بها البلاد وذلك حتى يساهم الجميع في تطويق هذه الفتنة الثانية. ونجنب البلاد مزيدا من الضحايا ومزيدا من التخريب والتعفن.

سيدي الرئيس،

أقولها بصراحة وأمانة من هذا المنبر، إن السلطة قد عجزت عن تحقيق وعودها في حل مشاكل الشعب المتراكمة، وعجزت بسبب الأنانية والحسابات السياسية الضيقة وبسبب التعامل الظرفي والمصطنع مع مطالب المواطنين المتزايدة.

إن غياب الإرادة الحقيقية في الإستجابة لمختلف مشاكل المجتمع الأساسية هي التي دفعت المواطنين وخاصة فئة الشباب منهم إلى التعبير عن غضبه وتدمره ونفاد صبره بطريقته الخاصة، ولو أننا، نحن في حركة مجتمع السلم نرفض كل أشكال العنف والتطرف والإرهاب من أية جهة كانت وبأية حجة كانت.

سيدي الرئيس،

تعتبر هذه الأحداث الخطيرة بمثابة فتنة جديدة وإفراز من إفرازات التعفن والتزوير والتحايل على الحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وهي كذلك نتيجة عدم قدرة السلطة على الاعتبار واستخلاص الدروس من مختلف الأزمات والأحداث المتعاقبة.

إن انعدام قنوات الحوار، وهيمنة العقلية الأحادية، وتجاوز المؤسسات الدستورية والتقليص من صلاحياتها، والتضييق على حرية التعبير والإعلام ودور المسجد، وتخويف الإمام والصحفي بالسجن والغرامة المالية، وتهميش الأحزاب السياسية وإقصائها من المساهمة الفعلية في شؤون تسيير البلاد، خاصة ما تعلق بالملفات الحساسة والحيوية والتوجهات المستقبلية والمصيرية

السيد كمال يوسف: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء أعضاء الحكومة المحترمين.

اسمحوا لي في بداية تدخل سيادة الرئيس أن أنحني بكل خشوع وإجلال ترحما على أرواح ضحايا المحنة الأليمة التي مرت بها بلادنا الحبيبة، سائلا المولى جل جلاله أن يتغمد الضحايا برحمته وأن يلهم ذويهم ويلهمنا جميعا الصبر والسلوان. كما لا يفوتني أن أسجل ألمي وحسرتي على كل قطرة دم سالت على هذه الأرض التي سقي كل شبر منها على مر العصور بدماء الجزائريين.

سيادة الرئيس، إن المحنة التي مررنا بفصولها والتي تكاثفت قوى الشر داخليا وخارجيا على نسج خيوطها هادفة في ذلك إلى زرع بذور الفتنة بين الجزائريين وزرع ثقافة الأحقاد والبلبله من أجل تقويض أركان الدولة، كل ذلك كان نتيجة رؤية تحالف هذه القوى بصيصا من النور بدأ يلوح في الأفق ويبشّر بعودة الأمن والطمأنينة والسكينة، وبداية استرجاع الجزائر مكانتها الدولية واحتلال مقعدها بين الدول المؤثرة.

سيادة الرئيس،

إنه لا بيت لنا يجمعنا إلا الجزائر. وإنما نواب الشعب سبق لنا وأن نبهنا ودققنا ناقوس الخطر بشأن:

1 - معاناة المواطن وتهميشه وعدم التكفل بانشغالاته والاستماع إلى مطالبه.

2 - ابتعاد الإدارة وانغلاقها على نفسها في بيروقراطية قاتلة تحكمت فيها المحسوبية وتفشت فيها الرشوة التي أصبحت آفة حقيقية تهدد كيان المجتمع.

3 - تفرق الطبقة السياسية والفرقة بين أفراد الشعب.

سيادة الرئيس، أود أن أطرح مجموعة من التساؤلات:

التساؤل الأول:

ما هي الأسباب الحقيقية والدوافع المبيتة لاندلاع مثل

في توزيع مشاريع هذا البرنامج على جميع مناطق الوطن، مع ضرورة عزم الدولة على الحد من كل التجاوزات والاختلاسات التي تنخر اقتصاد البلاد بفعل الانتهازيين وأصحاب المصالح المشبوهة مهما كانت مسؤولياتهم ومواقعهم.

إن مثل هذه التصرفات المقيتة والممارسات الدنيئة والمفضوحة، والتلاعب بأموال الشعب وأمواله، لا محالة إن استمرت ستسبب مزيدا من الهزات لا قدر الله. وعلى سبيل المثال سأسوق لكم، سيدي رئيس الحكومة، مثلا نموذجيا واحدا فقط عن إحدى ولايات الوطن وهي ولاية وهران التي أمثلها وأعرفها جيدا، وهو ما أصبح يعرف فيها بملف "مافيا العقار وأصحاب الصفقات المشبوهة".

إن هذا الملف الذي أصبح حديث الساعة وحديث الخاص والعام لدى الشارع الوهراني منذ فترة طويلة - ولا شك أنكم، سيدي رئيس الحكومة، مطلعون عليه وكذا الرئاسة وحتى الحكومات المتعاقبة - يحتاج إلى معالجة سريعة وجذرية ونهائية، على ألا تكون عن طريق "عفا الله عما سلف" حتى لا نشجع السطو والاختلاس، ونستفز مشاعر المواطنين. فالصحافة الوطنية والمحلية، كتبت عنه الكثير وما تزال تكتب عنه إلى يومنا هذا، بل إنها تقاضى بسبب ما كتبت، حيث لم تكتف بفضح المجموعات المتسببة في التلاعب بأموال الشعب وأموال الدولة، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك في كشف الثروات التي صنعوها جراء السطو والاختلاسات المختلفة كالأراضي والسكنات والمحلات التجارية والملاهي وغيرها من ممتلكات الشعب.

سيدي الرئيس،

أدعو من هذا المنبر مؤسسات الدولة المختصة إلى تحمل مسؤولياتها كاملة. وحتى نعطي عمل هذه المؤسسات أكثر مصداقية، أقترح إنشاء لجنة برلمانية للتحقيق والمتابعة في هذا الملف الخطير ومتابعته حتى نضع حدا نهائيا له.

أكتفي بهذا القدر، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد عز الدين بندي، وأحيل الكلمة إلى السيد كمال يوسف.

وهل سنعود جميعنا شعبا وحكومة ومعارضة إلى رشدنا ونعمل جميعا من أجل هذا البلد ومن أجل هذا الشعب الذي هو مصدر ومبرر وجودنا باعتباره مصدر كل سلطة؟ إنه لا بديل لنا من انتهاج سياسة حكيمة ورشيده تعتمد أساسا على ثقافة التسامح والتكافل الاجتماعي ونبذ الفرقة، وبداية ونهاية على العدالة في كل الميادين، لأن العدل أساس الملك، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد كمال يوسف، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد تشوكة.

السيد أحمد تشوكة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس المجلس، سيدي رئيس الحكومة والوفد المرافق له، ضيوفنا الكرام، سلام الله عليكم جميعا ورحمته تعالى وبركاته. يشكو الكل من الوضع الحالي الذي تعيشه البلاد ولكن دون تقديم الحلول الملائمة. أو بعبارة أخرى، دون الكشف عن المتسبب في الوضع، أكان أمرا أم مأمورا.

فعلى سبيل المثال، كنت يوم الأربعاء 20 من الشهر الجاري بمديرية المجاهدين بالجزائر العاصمة، حيث فوجئت بتصريحات رئيس المصلحة وهو يقول لجمع من المجاهدين وبصوت عال، إن رخصة استيراد السيارات المخصصة للمجاهدين والمعطوبين قد علقته الوزارة إلى وقت لاحق.

سيدي الرئيس،

هل هذا صحيح رغم أن الأمر المصادق عليه مسطر إلى غاية نهاية السنة الجارية؟ أم هي محاولة فقط لتحريض أعضاء هذه الفئة التي لم تتحرك ولن تتحرك -حسب اعتقادي- إلا لتصلح اعوجاج إن وجد؟

هذه الأحداث التي راح ضحيتها العديد من الأبرياء من أبناء الجزائر سواء من قوات الأمن أو من المواطنين، خاصة إذا علمنا أن الجزائر بدأت تسترجع في المدة الأخيرة عافيتها الاقتصادية؟ ولا أدل على ذلك من أن توقيت هذه الأحداث جاء مباشرة مع البرنامج الرائد والطموح المعلن الذي يهدف إلى إقلاع اقتصادي حقيقي.

التساؤل الثاني:

ما هي الجهات والقوى الخفية التي تغذي مثل هذه الأحداث وتخطط لها وتمولها؟

التساؤل الثالث:

- ما هو موقف الدولة الجزائرية من التدخلات السافرة التي فاقت كل تصور وأصبحت تأخذ شكل التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للجزائر من قبل دولة شق الدهر والتاريخ بيننا وبينها بحرا من الدماء؟ إنني أعتقد أن سبب بلائنا وكل مشاكلنا يأتي من هذه الجهة. فإلى متى ونحن نراعي ونحترم شؤون ومشاعر من لايعاملنا بالمثل؟

ما هو موقف الدولة والحكومة من بعض الأطراف والأصوات الجزائرية التي ترتفع هنا في الجزائر وهناك من وراء البحار بضرورة التدخل الأجنبي في شؤوننا الداخلية بل وذهبت إلى أكثر من ذلك إلى المطالبة بفرض حصار اقتصادي على الجزائر قاصدة تجويع هذا الشعب؟

هل من المعقول والمنطقي أن ترتفع بعض الأصوات بالمطالبة برحيل قوات الأمن التي بذلت مجهودات جبارة في التصدي لقوى الإرهاب وقوى الشر في زمن كان البعض ترتعد فرائسه أو هاربا يعيش وراء البحار؟

سيادة الرئيس، إن التساؤلات كثيرة وإذا استرسلت فإني لن أنتهي. ولكن أقول في الأخير: لولا الحكمة والتبصر وضبط النفس التي عولجت بها هذه الأحداث لكانت الفاتورة أكبر. فهل سنستخلص العبر؟

السيدة لوزة حنون: سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

صباح الخير.

لقد جئنا إلى هذا المجلس من أجل المشاركة في هذا النقاش ومن أجل تبيان أنه مخطئ من يعتقد أن الأزمة وراءنا، ذلك أن النار والغنغرينة تأكلان أحشاء بلادنا التي هي على حافة الهاوية، لأن مشاكلها لم تحل والأبواب مازالت مفتوحة للانزلاقات. ولا حرج في كوننا حضرنا للمناقشة في وقت متأخر، لأنه كما قال السيد رئيس المجلس، وراء كل نقاش أجوبة وحلول، ومن أجل ذلك نحن أتينا إلى هنا.

وفي هذا الإطار كذلك، قال السيد رئيس الحكومة: "يجب الاستقرار ويجب توفر مزيد من الوقت لحل المشاكل". ولكن نحن نقول له: لا وألف لا، لأن الوقت ضاع كثيرا، وسال الدم كثيرا، واتسعت الهوة كثيرا، وكل يوم يمر يزداد الخطر على هذا البلد وعلى تكامله ويقتررب شبح التفكك. وفي حالة ما إذا لم نخرج من هذا النقاش بإجراءات وقرارات حاسمة، فسيزداد الوضع انسدادا وبأسا. ولذا لا بد من معالجته.

السيد رئيس الحكومة،

لقد قلتم إنه لا يمكن استعمال القمع، أي سيلان الدم، إلا في حالة الحفاظ على الدولة أو الأمة. ونحن نقول لا، ولا توجد حالة فريدة تبرر استعمال السلاح القاتل ضد المواطنين، لأن ذلك هو الذي يؤدي إلى تفكك الأمة والدولة، والسنوات العشر الماضية تذكرنا بذلك ومازالت لم تنته.

إن بلدنا في خطر، والأزمة التي نعيشها اليوم جاءت بعد عشر سنوات من التقتيل والقمع والتفسيخ الاجتماعي والاختطاف وسقوط مئات بل آلاف الضحايا، وتمتاز بطابع آخر وخلفيات أخرى.

ثم إن للذين اختاروا منطقة القبائل مساحة للاستفزاز، استراتيجية تفكيك الجزائر وتفكيك الوحدة الوطنية، لأن أحداث القبائل ليست وليدة الصدفة، وإذا اشتعلت النار،

سيدي الرئيس،

أجدني مضطرا للتعبير عن عدم رضاي، حيث أعيش وكل الجزائريين وسط عالم غامض ليس فيه من يدلنا على الدرب الواجب سلكه عند الضرورة. وأقصد هنا الدستور. وكيف سيكون الحل في حالة ما إذا حتم علينا الأمر اللجوء إلى المجلس الدستوري الذي هو غائب إلى يومنا هذا؟

وأقول: لا تقلق يادستور، فلست الوحيد الذي يعاني الحفرة، لأن هناك جهات تقاسي منذ عشرات السنين جميع أنواع الحفرة والبؤس والفقر وعدم المساواة في جميع المستويات.

ففي السابق اتهم المستغانمي بأنه "بن بليست"، أي من أنصار الرئيس المخلوع، وفي هذه التهمة نوع من الحقيقة. وبقينا على هذه الحالة حتى جاءت العشرية السوداء كما يسميها البعض، أو "البيضاء" كما يسميها البعض الآخر، حيث كان المستغانمي الصبور مكتفيا بالشعر الملحون والأغنية البدوية، وبتطوير مسرح الهواة، الذي يعتبر جزءا هاما من تاريخ حياته الثقافية.

أما اليوم، فهو يتساءل عن التهمة الموجهة إليه، حيث ما يزال يعاني عدم المساواة الاجتماعية، بينما تتدفق على ولايات أخرى المشاريع بفضل وجود أبنائها في الدولة وتقمصهم مسؤوليات سامية فيها.

أقول؛ مفضلا المسرح الذي لا تتسع مساحة خشبته 20م على مساحة الخشبة السياسية التي تتسع إلى ما يزيد على مليوني كيلومتر مربع. ولهذه الأسباب ولأجلها بقي هذا الأخير مبتعدا عن الركب الحضاري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد أحمد تشوكة، وأحيل الكلمة إلى

السيدة لوزة حنون.

الزاير وليبريا والسيراليون، فأصبحنا بلدا إفريقيا كالبلدان الأخرى.

حقيقة هناك من يدافع عن مصالحه وسيطر في كل المناطق، في عنابة والقبائل والجزائر، ويريد الانتفاع من الخصوصية والإصلاحات مثلما استفاد في السنوات العشر الماضية. كما يوجد مغامرون سياسيون يبحثون عن مناصب وسيطة "Les relais" خاصة بلوائح الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي. وهم بذلك يريدون إنشاء حركة سياسية جهوية تهدد التعددية. وعليه يجب على المجلس اليوم أن يتحمل مسؤولية المصادقة على لائحة تقضي بتوقيف القمع واحترام الحريات وتجميد الخصوصية ومنع منح رواتب أقل من الحد الأدنى للأجر المضمون، والاعتراف بالأمازيغية...

(il ne faut pas être plus royaliste que le roi) فرئيس الجمهورية تطورت مواقفه، وهو أمر إيجابي، وطلب إدماج الأمازيغية في الدستور دون إجراء الاستفتاء، لأن إجراءه يعتبر أمرا خطيرا، ولأن المادة 176 من الدستور تحمل البرلمان مسؤولياته إذا كان يريد الدفاع عن وحدة الأمة. فالذي لا يحقق المطالب، لا يمكن أن يدافع عن وحدة الأمة. كما أن الذي يطالب بحل حزب، فهو لا يدافع عن وحدة الأمة، بل يساعد على تفككها.

إن الإمكانيات متوفرة و15 مليار دولار موجودة، ويجب...

الرئيس: شكرا للسيدة لوييزة حنون (شوشرة)... إنه لم يذكر اسم شخص معين أو تشكيلة معينة. لقد تم التعبير عن رأي، وصاحبه حر في ذلك، فيرجى التقيد بنظام المجلس، وأحيل الكلمة إلى السيد الهاشمي جعبوب.

السيد الهاشمي جعبوب: بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

الإخوة الحضور،

فلأن الوقود موجود. وبعبارة أخرى كانت الظروف ملائمة لإشعال النار وانتشارها في أكثر من عشرين ولاية مما يبين الطابع الوطني.

فلقد أقر رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بالمشاكل الاجتماعية والمطلب اللغوي، والكل يعلم بذلك. فنحن لسنا أوصياء على الشباب أو الشعب، لأن مطالبه سمعناها في الشوارع وفي التلفزيون، ولا داعي إلى تحريفها بقول: يجب أن تحقن الدماء اليوم وتلبى المطالب حتى يعود الاستقرار، لأن كل ما يحدث خطة تسير من الداخل وتهدف إلى تفكيك الجزائر إلى عدة مناطق. هذا ولقد سمعنا السيد رئيس الحكومة والزملاء ينددون بمحاولة التدخل الأجنبي، ولكن من المسؤول عن ذلك؟

إن موقف حزب العمال من التدخل الأجنبي ومن الدفاع عن السيادة الوطنية معروف. ولكن من المسؤول عن عدم تلبية المطالب وصرف النظر عن الأجوبة مع إبقاء الملفات السياسية لحقوق الإنسان محبوسة؟ كل هذا يعطي مبررا للتدخل الأجنبي.

هذا ونستغرب أننا من جهة نندد بالاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى نوقع معه الاتفاقيات! يجب أن نحدد ماذا نريد!

إن السيد رئيس الحكومة والكل يعلم أن رهان الوضع الجاري والمأساة الأخيرة التي نعيشها، يمكن أن مخطط الخصوصية وكذا الإصلاحات الاقتصادية وذلك منذ جوان 1991 إلى يومنا هذا، حيث كان من المفروض أن تتحمل الحكومات السالفة مسؤولية تطبيق مخطط التصحيح الهيكلي، ولكنها قامت بغلق أكثر من 1000 مؤسسة مع تشريد الملايين من العائلات، وجعلت الأبواب مغلقة في وجه الشباب. ثم إن حتى الحكومة الحالية تعد مسؤولة عن ذلك مسؤولية كاملة، ذلك أنها عندما تطرح مخطط خصوصية القطاعات الاستراتيجية لنهب ثروات الأمة وتخرق بالتالي الدستور، تشجع بذلك المطاعم الخارجية التي تغذي النعرات الأثنية وتغذي الحرب في

إننا نهيب بكم ألا تفوتوا الفرصة على "الحركة" الجدد أعداء الوحدة الوطنية، وأن تقفوا صفا واحدا في وجه قطاع الطرق ومشعلي النيران ودعاة التدخل الأجنبي والانفصال.

أيها السادة،

إن حركة مجتمع السلم دعت وتدعو دائما للحوار، وترفض وتشجب العنف بكل أشكاله مهما كانت أسبابه وغاياته. كما تدعو للحكمة والاحتكام للشعب وترفض فرض الأقلية رأيا على الأغلبية.

إننا ندعو الأحزاب السياسية إلى الالتزام بقواعد الديمقراطية القائمة على الأغلبية العديدة لا على الأغلبية النقدية، لأن الجزائر ليست شركة ذات أسهم كما قد يتصورها بعض الأغنياء من أصحاب "استيراد"-استيراد".

السيد الرئيس،

إن السبب في عدم قيام قنوات الاتصال بدورها يعود أساسا إلى ضعف من أوكلت إليهم هذه المهمة. فعوض أن يعتمدوا على الجمعيات الفاعلة ذات التمثيل من الشخصيات والأعيان المشكلين للمجتمع المفيد، اعتمدوا على المجتمع المستفيد المشكل من جمعيات فطرية مفبركة، وعلى شخصيات من ورق لا مصداقية لها ولا تمثيل، فهمشت الفعاليات الوطنية ظلما وتعسفا.

وهنا أتوقف وأستسمحكم سيدي رئيس الحكومة، لأطلب منكم التفضل باستفسار والي ولاية ميله عن أسباب ومبررات رفضه منح حركة مجتمع السلم مقرا مقابل تكرمه بمنح بناية مندوبية تشغيل الشباب بكاملها مقرا لحزب أنشئ منذ سنة واحدة. هذا وجه من أوجه الحصار والتهميش نرفضه ونندد به.

السيد رئيس الحكومة،

إن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحولت إلى آلة لكسر طموح الشباب ونفسيته، كونها تقوم على السطو

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ مداخلتني بالترحم على ضحايا المأساة التي عصفت ببلادي وأنوه بدور العقلاء الذين تدخلوا من أجل تجنب البلاد الوقوع فيما خطط له أعداء الوطن المقيمون في الداخل والخارج.

إن محترفي السياسة الانتحارية لم يتورعوا في استغلال مآسي العائلات من أجل إذكاء نار الفتنة والتفرقة. وإلا كيف نفسر هذا التسارع المجنون وهذا المنحى الخطير الذي تولد عن وفاة الشاب "فرماح محمد"؟

إن منطق الوطنية الصادق كان يقتضي تدخل الأحزاب والشخصيات النافذة في هذه المنطقة من أجل الوقوف إلى جانب عائلة "فرماح" لمواساتها ومحاولة معرفة أسباب وفاة محمد وتطوير الفتنة، لا استغلال هذا المصاب الجلل الذي حل بهذه العائلة وجعله بنزينا لإضرام نار كان يراد لها أن تمتد إلى باقي ولايات الوطن، مدعومة ومطعمة بمطالب ثقافية أحيانا، واجتماعية أحيانا أخرى. ولم تتخلف فرنسا كعادتها في صب الزيت على النار، متباكية على أبناء هذه المنطقة المجاهدة، معتقدة أن الشعب قد نسي ما فعلته قواتها الاستعمارية من تقتيل وتعذيب في هذه المنطقة بالذات.

أيها الآباء، أيها الأمهات، أيها الإخوة، أيها الأخوات، أيها الشباب في ولايات بجاية وتيزي وزو والبيورة، أتوجه إليكم بهذه الكلمات وقلبي يتقطع ألما وحسرة: إننا نفهمكم ونقف معكم في مطالبكم الاجتماعية، ونتفهم مطلبكم الثقافي. ولكن ما لا نفهمه وما لانهممه، هو طريقة التعبير المعتمدة.

إن التخريب والحرق وابتزاز المواطنين وقطع الطرق، لا يمكننا استساغتها ولا قبولها. ولتعلموا أن هذه الأساليب أضرت بالقضية أكثر مما نفعتها، وكانت فرصة لتغلغل المرتزقة والسماسرة داخل صفوفكم، فشوهوا القضية وألحقوا العار بمنطقة كانت تمثل رمز الوطنية والوحدة، كما ألقوا بها تهمة الانفصال.

كنت سأتكلم عن جدول الأعمال، لكن السيد الرئيس سبقني إلى ذلك.

حقيقة يتمثل موضوع اليوم في مناقشة الوضع في البلاد، لامشروع قانون المالية أو مخطط قطاعي أو أمور أخرى، ذلك أننا اليوم نرى البلاد تحترق والشعب يموت ونحن نأتي إلى هنا لنمارس السياسة، أي أننا نغلط الشعب. وعليه، يجب أن نتكلم كرجل واحد وأن ننظر إلى الأمام دون العودة إلى الوراء، وأن نبحت في كيفية إطفاء هذه الجمرة والخروج من هذا المأزق.

كلمتي، سيدي الرئيس، ستكون قصيرة والهدف منها تسجيل موقف. ولهذا أ طرح أسئلة مشروعة:

ماذا حدث بالضبط حتى تحرق البلاد ويموت العباد؟ ولماذا في هذا الوقت بالذات؟ ومن وراء هذا الوضع المؤسف؟ من حاول تعميم الفوضى وطنيا؟

هل صحيح أن وفاة الشاب "ماسينيسا" -رحمه الله- هي السبب في إشعال هذه النار؟

هل المطلب الأمازيغي هو السبب الأساسي فيما يحدث؟ أم أن مظاهر الحفرة والرشوة والبطالة وأزمة السكن وسوء التوزيع هي التي وراء هذه الأحداث؟

لا يوجد من لا يعلم بوجود الرشوة التي تكلم عنها الرئيس ورئيس الحكومة والنواب كلهم، والشعب على علم بذلك.

لا يوجد من لا يعلم بوجود البطالة وسوء توزيع السكن، ولكن نحن كلنا مسؤولون عن هذه الأوضاع، كلنا!

ألم تكن نتيجة الصراعات السياسية القديمة والحديثة والتي غزتها أيادي أصحاب المصالح في الداخل والخارج؟

سيدي الرئيس،

هذه أسئلة طرحناها على لسان الشعب، وهناك أسئلة أخرى، ولكن أنا شخصيا مع أنني نائب، لا أملك الأجوبة

والرشوة. فالبنوك تمنح القروض من تريد ومتى تريد وترفض منحها من تريد ومتى تريد، وقراراتها غير قابلة لا للظعن ولا للاستئناف. وهكذا يجد الشباب نفسه وحيدا يواجه المجهول.

السيد رئيس الحكومة، أختتم مداخلتني بشكركم على صبركم وكذا على الحكمة التي واجهتم بها الأحداث والتهجمات. وأقدم التهنية للسادة الوزراء الجدد الذين دعم بهم طاقمكم الحكومي، متمنيا لكم النجاح في إخراج البلاد من هذه العاصفة، وما ذلك على الله بعزيز. كما أستنكر وأندد بالمحاولات الدنيئة الرامية إلى المساس بشرف الجيش الوطني الشعبي وبوحدة الأمة.

وفي الأخير، أتوجه بالشكر الجزيل إلى زملائي نواب ولاية معسكر بكل انتماءاتم الحزبية على تحليهم بروح المسؤولية وتجاوز الحسابات الحزبية، حيث استطاعوا تشكيل فريق عمل موحد ومتجانس، وقوة اقتراح ومراقبة لفائدة الوطن وولايتهم. فلکم مني جزيل الشكر والعرفان، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد الهاشمي جعبوب. قبل إحالة الكلمة إلى السيد الحاج العايب، أود التذكير بأن محتوى المذكرة التي سبق وأن وزعت، ينص على إجراء نقاش في الأوضاع العامة للبلاد وليس الأوضاع الخاصة في ولاية أو ولايتين من ولايات الوطن. ولذلك بودي أن ينصب النقاش في هذا الاتجاه حتى نصل معا إلى تقديم المقترح وحل المشاكل. وأحيل الكلمة إلى السيد الحاج العايب.

السيد الحاج العايب: شكرا سيدي الرئيس.

(أتمنى ألا أقاطع سيدي الرئيس، لأنني مازلت دائئا!).

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب.

معشر الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ها نحن نجتمع اليوم لمناقشة الوضع العام في البلاد التي تعيش أحداثا أليمة ودموية في بعض الولايات من وطننا الغالي، هذا الوطن الذي ضحى من أجله مليون ونصف المليون من الشهداء، وما زال يضحي الرجال المخلصون من أجل أن يبقى واقفا وصامدا.

سيدي الرئيس،

أستغل هذه الفرصة لأنحني بكل خشوع وإجلال ترحما على أرواح ضحايا المحنة الأليمة التي مرت بها بلادنا الحبيبة سواء أكانوا من أعوان الدولة أم من المواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

لقد تفجرت هذه الأوضاع منذ ما يزيد على شهرين في بعض مناطق البلاد كتييزي وزو وبجاية، ثم اتسعت رقعتها لتمتد إلى مناطق أخرى من الوطن، وقد رفعت فيها شعارات إيديولوجية واجتماعية كالحقرة والتهميش والبطالة والفقر والظلم والمحسوبية والرشوة. ومن منا لا يعرف ذلك؟

سيدي الرئيس،

حقيقة يعاني المواطن هذه الآفات في كامل أرجاء التراب الوطني. نعم إنها ظواهر عامة وشاملة وليست وليدة الأمس أو العام أو العامين، بل هي نتيجة ممارسات وتراكمات سنين طويلة. وعلاجها كما قلتم في خطابكم يحتاج إلى وقت طويل، ولا يمكن لأي عاقل أن يحملكم أوزار هذه الآفات، لأنه لم يمض حول على تقلدكم مسؤولية تسيير شؤون الحكومة.

سيدي الرئيس،

إن العلاج في نظرنا يتم بالتدرج والصراحة والصدق في الميدان، وكذا بواسطة برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني الذي ستشرعون في تطبيقه في الأيام القادمة، خاصة وأن المبالغ المالية المرصودة له ضخمة جدا وكفيلة -إذا ما أحسن استغلالها- بحل الكثير من المشاكل والتخفيف من معاناة المواطنين.

الحقيقية. وعليه، لا أستطيع الحكم على أي كان. ولكن أقول إن الجزائر تعيش هزة عنيفة وخطيرة وليس من حقنا السكوت أو التفرج على الأحداث.

نحن ضد أساليب العنف والحرق وتهديم مؤسسات الدولة والممتلكات العمومية والخاصة. نحن ضد التسبب وضد المساس برموز الدولة التي أصبحت ممارسات يومية، وضد كل مساس بالوحدة الوطنية.

نحن في "الأوراس" لدينا ما نقوله حول الوضع في البلاد وحول الانشغالات المطروحة في الساحة الوطنية. وكنا ومازالنا دائما نغلب مصلحة الوطن ووحدته على أية اعتبارات جهوية أو عرقية أو اجتماعية، والتاريخ القديم والحديث والشعب الجزائري شاهد على ذلك.

سيدي الرئيس،

إن الموقف غير مناسب لطرح المشاكل الاجتماعية أو غيرها. ووقفنا الدائم إلى جانب هذه الدولة، يجب أن يسجل إيجابيا على سكان هذه المناطق التي مازال بعض أهاليها يعيشون في الكهوف، ولا يعرفون من الاستقلال إلا القليل جدا.

هذا وأشار إلى أن الوقت غير مناسب لطرح مشاكل المواطنين أو ممارسة السياسة، وشكرا.

الرئيس: شكرا السيد الحاج العايب، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى ذياب.

السيد مصطفى ذياب: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وآله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زميلاتي،

أجل تطبيق المشاكل والأوضاع المتدنية التي تعيشها الجزائر.

إنني على يقين من أن تجربتكم وحنكتكم ورزانتكم كرجل حوار وجمع، كفيلة بمعالجة الكثير من المشاكل.

وفي الأخير، وفقكم الله وسدد خطاكم، وإلى الأمام ونحن معكم. والسلام.

الرئيس: شكرا للسيد مصطفى ذياب، وأحيل الكلمة إلى السيد كمال عطاش.

السيد كمال عطاش: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أرى أن ما جرى وما يجري في الجزائر من أحداث، كان مرتقبا أن يحدث، وهو حسب رأبي نتيجة تراكمات الأزمة في كل جوانبها منذ سنوات، ونتيجة السياسات التي انتهجت وزادت الأمر تعقيدا، وفي آخر المطاف معالجة الأحداث بسياسة زادت الأمر تأزما.

رغم كل هذا، أرى أن ما يجري من تخريب وهدم وحرق، ليس من أخلاق المواطن المحب لوطنه، ولا من أصول المواطنة التي يحلو للكثير التشدد بها، ولا من ممارسة تلك الديمقراطية التي يرفع شعارها كلما أراد أحدهم فرض رأيه على الباقي.

حيرتي في موقف تلميذ يدعي حسن توظيف نصائح أستاذه، ولكن عند الإجابة يخلط الأمور، فتكون نتيجته الرسوب.

السيد الرئيس المحترم،

إن ما نطلبه اليوم في التجمع الوطني الديمقراطي، هو المراقبة الميدانية والصارمة ودون تمييز على كل المسؤولين. وبكل صراحة، نحن لا نشك في نزاهتكم وإخلاصكم لوطنكم. لكن هناك بعض الانتهازيين الذين يستخدمون الغطاء السياسي مستعملين الحسابات السياسية الضيقة على حساب الوطن والمواطن.

إذن، نحن في حزب التجمع الوطني الديمقراطي نطالب بوضع حد لتصرفات هؤلاء مهما كان غطاءهم السياسي أو الإداري، مع بعث لجان مراقبة لمتابعة البرامج التنموية ميدانيا، لتفادي اختلاس أموال الشعب أو تبديدها أو تهريبها.

ثم إن مثل التجاوزات والنقائص التي تعرفها بعض مناطق ولاية باتنة، خاصة في توزيع السكنات الاجتماعية، وتشغيل الشباب، والشبكة الاجتماعية، ومحيطات استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز مثل محيط لقرين ببلدية أولاد فاضل، حيث أتلقت أكثر من 10.000 شجيرة بسبب انعدام مياه السقي، جعلت الانسجام الاجتماعي هشا. ولذلك أدعو من هذا المنبر كل الجزائريين والجزائريات وبالأحرى كل زميلاتي وزملائي النواب، إلى التكفل بالوضع وإعطاء العناية اللازمة لدرء هذه المخاطر، وتجنّب وطننا انزلاقات قد تعصف به وتهدد كيانه.

سيدي الرئيس المحترم،

أما ما يخص المشاكل المحلية، فإن لها مناسبات أخرى لمناقشتها وطرحها، ولعل مشروع قانون المالية التكميلي الذي سناقشه الأسبوع المقبل يشكل الإطار الأنسب لمعالجة المطالب الاجتماعية.

سيدي الرئيس،

فيما يخصني، وعيت جيدا أبعاد المخاطر الجسيمة التي تحدق بالوطن، وإنني أعرب عن مساندتي المطلقة لكم ولطاقم حكومتكم في السياسة التي تنتهجونها من

القضائية وتنفيذها. ومن أشجع أشكال الحفرة، الرشوة والمحسوبية، حيث مست الرشوة كل القطاعات وكل المعاملات وأصبحت جواز مرور لكل صغيرة وكبيرة، إلى أن أصبحت القاعدة: إما أن تدفع وإما أن تُدفع.

أما ما يقال عن الهوية، فلا أستطيع أن أستسيغ هذا النداء، لأنني بربري، وأعني بذلك "Berbere" وليس "Berberiste". فهما معنيان مختلفان عن بعضهما بعضا، ذلك أن "le berberiste" يتخلى عن العربية والدين الإسلامي بالتطرف واللاثكية. ولكي أفصل في الموضوع، أبرئ هنا القبائل وأتهم البرابرة الذين يعتمدون أساسا على التطرف، ويضربون عرض الحائط كل مقومات الدولة الجزائرية. قلت إنني بربري وأتمسك بثقافتي وأعتز بها منها أساسا لغتي "الشاوية". ولم يحدث لي قط أن شككت في هويتي يوما واحدا، بل ولا لحظة واحدة، ولم ينقل لنا تاريخ الجزائر القديم صراعا حول هذه الهوية أو اللغة. وعلى هذا عاش أبي وكذلك يعيش أبنائي إن شاء الله. إذن، فما طبيعة هذا النداء الغريب؟ فتعجبي كبير مما يقع، إلا إذا كان في الأمر ريبة.

إن اتخاذ العنف وسيلة للمطالبة بالحقوق وخاصة عندما ترعاه تنظيمات تنشط في إطار الدستور، يعتبر أمرا خطيرا، والخطأ كل الخطأ أن ينتهج العنف لحل المشاكل المطروحة.

وعليه، سيدي رئيس الحكومة، فإننا نحن في حركة النهضة نعتقد أنه لا يمكن أن يتحقق الحل إلا بالمرور عبر جملة من التدابير نلخصها في المحاور الآتية:

الجدية والإسراع في إرساء ديمقراطية حقيقية بإعادة الحرية إلى الشعب وحقه...

الرئيس: شكرا السيد كمال عطاش، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين بحبوح.

السيد نور الدين بحبوح: شكرا سيدي الرئيس. سيدي رئيس المجلس،

ومن المعروف في الممارسة السياسية في الدول العريقة، أنه كلما مرت الدولة بمحنة كبرى وخاصة إذا تعلق الأمر بالسيادة الوطنية، التفت كل القوى السياسية دون استثناء -في طبيعتها المعارضة- حول موقف واحد من خطر التمزق والشتات. فما الذي يجري عندنا؟ هلا أحسنا التلميذ؟ (والفاهم يفهم).

إننا نحن في حركة النهضة نتأسف لما آل إليه الوضع من زهق للأرواح وتخريب للممتلكات. ونعتقد أن التعامل مع الأزمة يجب أن يمر على جملة من المبادئ والثوابت منها:

1- رفض الفتنة والتخريب واستعمال العنف وما يدعو إلى ذلك من سياسات.

2- وجوب اتخاذ التشاور والحوار أسلوبا وحيدا في معالجة شؤون الأمة، لأن الوضع أصبح لا يتحمل أكثر مما هو عليه من تعقيد.

3- وجوب ترقية مسار الوثام المدني ضمن استكمال مسعى المصالحة الوطنية في كل جوانبها.

كما ندعو كل المسؤولين من منتخبين وإداريين إلى تغيير سلوكياتهم في التعامل مع المواطنين وذلك باستقبالهم والرد على رسائلهم، وبصفة أشمل إلى "تنمية طاقة السماع" (Développer une capacité d'écoute) للتكفل بانشغالاتهم المتعددة والمتنوعة.

وأتساءل في هذا الصدد: متى يعود المسؤول إلى مهمته الحقيقية؟ ألا وهي خدمة المواطن، فهو خادم له وليس "gangster" عليه، ذلك أنه لن يحترم الوالي أو رئيس الدائرة أو رئيس البلدية أو مسؤولوا الأمن أو الدرك إلا إذا خدموا المواطن. وإذا حدث العكس، فالضغط لا يولد إلا الانفجار. ورأس المشكلة في بلادنا، هو إحساس المواطن بالحفرة في كل مكان؛ عند التوظيف وعند الترقية والتعيين في المسؤوليات، وأمام شبابيك الإدارة وأثناء دراسة قضاياها، وأثناء تسليم الرخص وتوزيع بعض الحقوق، وعند إجراء بعض المسابقات وفتح أظرفة الصفقات، وعند تحرير مخالفات المرور وإصدار الأحكام

الحكم؟ والأمثلة هنا عديدة؛ أذكر منها نزع بعض الصلاحيات الدستورية من رئيس حكومته (المادة 85).

2- كيف يكون تصرف المواطن عندما يلاحظ أن رئيس الجمهورية هو الذي يتدخل في صلاحيات المؤسسة التشريعية وتسييرها؟ وأعني خاصة كيفية عزل رئيس مجلس الأمة السابق وتعيين الرئيس الجديد.

3- كيف يكون موقف الأجنبي تجاه الجزائر عندما يسمع رئيس الدولة ينتقد بشدة كل مؤسسات الجمهورية (الجمارك، الدرك الوطني، الولاية) في الداخل وفي الخارج، وحتى الشعب؟

4- ماذا يبقى من مصداقية الأحزاب السياسية والنقابة والجمعيات والبرلمان والنواب إذا مارس عليهم المسؤول الأول في البلاد تهجمات وانتقادات حقيده، واعتبرهم غير شرعيين؟

5- ماذا يبقى من مصداقية لحكومة يعتبرها رئيس الجمهورية أمام الملا من أضعف الحكومات التي عرفتها الجزائر؟ والغريب أنه هو الذي عينها!

6- ماذا يبقى من إرادة وتجنييد في صفوف الإطارات التي كانت دوما مجندة في سبيل الجزائر عندما تتهم بالرشوة، وفي بعض الأحيان تبقى تنتظر عدة أشهر لترسيمها؟ والأمثلة كثيرة، منها أكثر من 4000 إطار ينتظرون الترسيم.

7- كيف يثق المواطن الجزائري في دولته وكيف يكسب الأمل عندما يطرح انشغالاته المتمثلة أساسا في الحصول على مسكن أو منصب شغل، ويسمع الجواب الآتي: "أنا لست بالمهدي المنتظر" و"ما نعطيك والو"؟ وأكثر من هذا، يعتبر المواطن الجزائري غير ناضج ولا يستحق الديمقراطية والتعددية.

8- كيف تشق فينا المؤسسات الدولية المختصة والمتعاملون والمستثمرون الأجانب، عندما يلاحظون

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زميلاتي النواب،

السلام عليكم.

تعيش منطقة القبائل وبعض أنحاء الوطن، منذ حوالي شهرين اضطرابات ومظاهرات عنيفة انجرت عنها عشرات الضحايا من الشباب وأسلاك الأمن، ومئات الجرحى مع تخريب وتكسير وتدمير المنشآت العمومية والخاصة. لذلك نغتنم الفرصة لننحني أمام أرواح ضحايا هذه المأساة المؤلمة، ونقدم تعازينا الخالصة لأهلهم وذوهم. كما نتمنى الشفاء العاجل لكل الجرحى.

اليوم، ونظرا إلى استمرار هذا الوضع، وبينما كان المواطن ينتظر قرارات صارمة إستجابة لمطالبه الشرعية والمعترف بها لدى الجميع في هذا المجلس، ها نحن حكومة، ومجلسا فاقدنا كل مصداقية، نمنحه مناقشة موجهة وموعزا بها. والدليل على ذلك التدخلات التي سمعناها لحد الآن والتي تمحورت أساسا حول صراعات سياسية وتهجمات متبادلة ما بين الأطراف، إلى محاكمة المرحلة الانتقالية والأشخاص والشخصيات.

فأصبحت المناقشة التي أرادها بعضهم أن تكون "مناقشة امتصاص الغضب" وإدخاله من الشارع إلى المجلس، جدالا وتهجما بين الأطراف، مع محاولة إيجاد كبش فداء! هل هذا هو المنتظر من هذه الجلسة؟

قد يتصور بعضهم أن أعوان الإدارة والمنتخبين هم المتسببون الرئيسيون في هذا الوضع. كما قد يكون في نظر بعضهم الآخر أن السلطات المحلية أو الحكومة هي السبب. أنا شخصا لا أشاطر هذا الموقف وأعتبر أن هذه الوضعية كانت نتيجة الممارسات والتصريحات التي جرت على مستوى أعلى هرم في الدولة، أي القاضي الأول في البلاد. وهنا أ دخل في التفاصيل:

1- كيف يكون تصرف المواطن البسيط عندما يلاحظ أن حامى الدستور هو الذي يخرق الدستور من بداية توليه

سيدي الرئيس،

إن كلمة "الحقرة" التي لانكاد نجد لها ما يرادفها من كلمات في اللغات الأخرى، هي درجة من الإهانة والظلم والاستبداد، والتي لا يمكن أن يتحملها الشعب الجزائري المعروف بعزته وكرامته وأنفته، خاصة وأنه قد سبق له أن ثار وانتفض كلما أحس بالحقرة قبل الاستقلال وبعده. والشعب الجزائري المعروف بصبره ورزاقته صبر وقد يصبر كثيرا على الحرمان والجوع عندما يعلم أن ذلك قدر محتوم عليه نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، ولكنه لا يصبر ولا يتحمل الحرمان عندما يدرك أن سبب ذلك هو التلاعب بأمواله وأموال الدولة، ويشعر بالحقرة عند ما يحس بتحميله وضعية لم يكن هو سببها، بل تسبب فيها غيره من المسؤولين من القمة إلى القاعدة.

سيدي الرئيس،

أليس من الظلم ألا يجد الشاب الجزائري منصب عمل، وعندما يتفهم الوضع ويدرك أن السبب هو الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، يشمر على ذراعيه لينشئ مصدر استرزاق حلال، فيصطدم بجدار من الحقرة والرشوة والمحسوبية، ويصارع العقاقيل والبيروقراطية، وعند فشله يحتضنه الإرهاب ليوظفه ويستعمله في تقتيل إخوانه وتخريب ممتلكات وطنه؟

أليس من الحقرة أن يطلب المواطن الجزائري حقه في مسكن يأوي أولاده، ويجمع شتات عائلته، ويسكن للحياة الزوجية العفيفة، فيقال له إن الجزائر تعيش أزمة سكن، فيصدق ذلك ويتقبله ويصبر وينتظر، وإذا بالسكنات والأراضي توزع على غير مستحقيها الذين يعرضونها عليه للبيع؟

أليس من الحقرة أن يعيش المواطن الجزائري يوميا كل هذه التجاوزات، فيرى أصحابها يزدادون ثراء ويزداد هو فقرا وحرمانا وتهميشا؟ فكيف له أن يصبر على ذلك؟

من الحقرة كذلك مالا يتحملة الشعب الجزائري من انعدام

تعديل القوانين بغرض تكريس الهيمنة؟ وأذكر منها النصوص المتعلقة بالقرض والصرف والتعديلات التي طرأت عليها وهي غير مقبولة علميا.

9- كيف يتصرف المواطن عندما يلاحظ أن مكسبا ثميناً ضحى من أجله عشرات الآلاف من المواطنين، وهو حرية التعبير والتعددية الإعلامية، أصبح مهددا بالمصادقة المشبوهة على مشروع قانون العقوبات الأخير؟

زميلاتي، زميلاتي،

إذا أجبنا عن كل هذه التساؤلات بكل صدق وموضوعية، فلتحدد المسؤولية بكل وضوح. أضف إلى هذا الكيفية التي عولجت بها الأحداث الأخيرة، وأعني هنا تدخل المسؤولين المتأخر لتهدئة الأوضاع ومعالجة الوضع.

والغريب في الأمر أنه في الوقت الذي يستوجب تدخل رئيس الجمهورية السريع لإخماد...

الرئيس: شكرا السيد نور الدين بحبوح، وأحيل الكلمة إلى السيد سيد علي براهيمة.

السيد سيد علي براهيمة: شكرا سيدي الرئيس.

لسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على محمد صلى الله عليه وسلم.

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن الأحداث الأليمة التي عاشتها بعض ولايات الوطن، بقدر ما أحدثته من آلام وأضرار وخسائر في الأرواح والممتلكات، بقدر ما تستدعي منا البحث عن الأسباب التي هيأت الأجواء لدفع شباب هذه الولايات إلى التعبير عن غضبهم بهذا الأسلوب التخريبي العنيف الذي استنكره الجميع. ولا يختلف اثنان في أن انتفاضة شباب هذه الولايات كانت نتيجة الحقرة التي يعانيتها الشعب الجزائري في كامل ربوع الوطن، وخلال حقبة طويلة من الزمن.

وأخيرا، هل محتوم علينا أن ندوق مرارة الفتن والخراب حتى يعاد فتح الحوار مع الأحزاب والنواب وحتى ترضى عنا "اليتيمة" وتفتح لنا شاشتها لمخاطبة الشعب؟

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد سيد علي براهيم، وأحيل الكلمة إلى السيد عبدالقادر بكوي.

السيد عبد القادر بكوي: لسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

من يقتل من؟ أحالتنا على فريضة الاعتكاف لفك رموز "حدثة" جديدة "من يقتل من". ولأن آلة الجزائر معطلة من شبابها، فإن أسهل الطرق لتصفية حسابات مؤجلة بين شيوخ النظام، تمر حتما بتسجيل الشباب لأكتوبر جديد يحرق ما بقي من مخلفات دولة الشعب، ويؤسس لدولة تحكم بالشعب. هذا ولإدراك خلفيات ما يحدث في بعض ولايات الوطن، ونظرا إلى بداية اتساع رقعة الشغب، وللوقوف على الأطراف الحقيقية، ينبغي أن نضع جانبا أحداث منطقة القبائل ومحاولات توسيعها، ونضع جانبا هذا الشعور الحقيقي بالحقرة لدى غالبية المواطنين، والذي لا يمكن لعاقل أن ينكره، ونضع جانبا أيضا المطالب المعبر عنها في منطقة القبائل حيال الهوية واللغة - وإن قيل فيها الكثير- ثم تفرغ الساحة من الخطاب المعلن الداعي إلى حماية الحريات من تسلط السلطة، لأنه حق يريد به دعائه باطلا.

سيدي الرئيس،

مادامت هذه الجهات التي تتهم السلطة بالإجرام والتعسف، هي نفسها الجهات التي دعت نفس السلطة لقمع مناضلي وأنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وباركت عملية السطو الموصوف على محصلة الصندوق الانتخابي سنة 1991.

لنقف بعد هذا التسطيع لما هو شعار مرفوع عند مرتبط

التوازن والعدل في التنمية بين المناطق والجهات والولايات. فكيف له أن يتحمل العيش في سكنات خشبية وأحياء قصديرية تحت قهر الطبيعة والأمراض المزمنة الناتجة عن ذلك، كما هو الأمر بالنسبة إلى معظم سكان بلدية الشلف الذين ما يزالون منكوبين مدة أكثر من 20 سنة نتيجة زلزال أكتوبر 1980؟ فكيف لا يشعر بالظلم سكان الجزائر العميقة من مثل هذه الولاية، المحرومين من الماء والكهرباء والغاز والطرق والمدارس والمصحات إذا كانوا يرون التنمية والبناء والتشييد في غير حيههم ودشرتهم وبلديتهم وولايتهم؟ وكيف لهم أن يصدقوا بضعف ميزانية الدولة إذا كانوا يرون أن أموالا باهظة تصرف وتبذر في الحفلات والمهرجانات والمشاريع الكمالية؟

سيدي الرئيس،

أليس من الحقرة أن يغتصب اختيار الشعب، وتمرر مشاريع مشبوهة وملفات مصيرية في ظل شرعية منقوصة، وظروف ينعدم فيها الاستقرار والأمن، وتكلف خلالها هيئات غير تمثيلية بالتصرف في مصير الأجيال ورقاب الملايين من الجزائريين؟

ومن الحقرة كذلك الدوس على الدستور وقوانين الجمهورية والتعدي على ثوابت الأمة، دون أن يجد الشعب من يشكو له هذا التعدي.

سيدي الرئيس، إذا سلمنا بفرضية اليد الأجنبية في تحريك الشارع الجزائري لتحطيم الدولة، أليس من الأجدر الاعتراف بمسؤولية من هيا ظروف الانفجار والعصيان، بالضغط على الشعب بمختلف أشكال الحقرة والظلم والتجاوزات والاستفزات، وتكميم الأفواه؟ فاستغلت هذه اليد الأجنبية هذا الضغط لتفجيرها على كيان دولتنا. ولا بد من الاعتراف كذلك بمسؤولية من غلق الأبواب وقزم الأحزاب وهمش النواب.

على المستوى الاقتصادي:

لقد تعرض الاقتصاد الوطني إلى الحفرة جهرا وعلنا طيلة السنوات التي مضت بحيث أدت به في الأخير إلى الشلل وكادت أن ترهن البلد لصناديق المال العالمية، فنتج عن كل ذلك مئات الآلاف بل الملايين -بمن فيهم عائلاتهم- من المحشورين والمطرودين من العمل والبطالين والمسيرين و"كوادر" الدولة الشرفاء وغيرهم.

وتعد حفرة ما بعدها حفرة أن تذهب أموال الدولة إلى مشاريع وهمية، تستفيدها مافيا مالية اقتصادية تمول استراتيجيات بعض الأشخاص الهدامة، فيما تبقى مشاريع حضارية كبرى تراوح مكانها منذ سنوات طويلة، وفيما يبقى المواطن عرضة للفقر والجوع والأمراض وذروة الحفرة المتمثلة في تجميد التنمية في البلد أو في أحسن الأحوال تشويبهها إذا تمت.

سيدي الرئيس،

إن المواطن الجزائري يعطش أكثر من غيره، ويشكو المأوى أكثر من غيره، ويعاني ابنه في المدرسة شتاء أكثر من غيره، وتبور أراضيه أكثر من غيره.

والواقع أن نظام الحفرة شمل كل الميادين إلى درجة أن المواطن بات يتمنى فعلا ويجهر بذلك، لو أن الاستعمار لم يخرج من الجزائر. لكن دون أن يعلم أن كرهه لدولته رتبته مخابرات أجنبية تكن الحقد والكراهية للجزائر، وينفذها بإتقان أذبالها الخونة في الداخل.

حاول الرئيس بوتفليقة منذ وصوله إلى سدة الحكم، وبالقدر الذي توفر له، أن يقضي على نظام الحفرة ليرد للدولة اعتبارها، فبدأ يتبنى مسار الوثام الذي نتج في أعقاب اتفاق الهدنة. لكن لم يشأ الرئيس أن يسير فيه كوثام مدني أو أمني فحسب، بل صبغ عليه من إرادته بغية تطويره ليكون مقدمة للمصالحة الوطنية ليقضي بذلك على سياسة الاستئصال والتفرقة وحتى العنصرية. هذا وقد نجح تماما في محاربة الحفرة الدبلوماسية التي جعلت الجزائر تنزل من مصاف الدول المحترمة المسموعة

الفرس، وبيت القصيد في كل هذا التهيج المصطنع للساحة السياسية، وهذا التوجه الإجرامي للزج بشباب عطلت البطالة مداركه، وخشب التهميش والإقصاء أحاسيسه ووعيه ليكون وقودا لحرب هي أصلا بين شيوخ نظام تعطلت آتته عند أول اختيار حقيقي، تواجه فيه إرادة الإصلاح وبدأت فيه عملية فرز القائمة على تصادم المصالح بين مافيا سياسية مالية حقيقية، وأياد خفية إجرامية مدسوسة في معظم مؤسسات الدولة ذات النفوذ، وبين القوى الوطنية داخل نفس المؤسسات، جاهدت طيلة العشرية المنصرمة لتقلم أطافر التيار الاستئصالي، وتتوقف في نهاية المطاف عن إيصال مشروع الوثام، وتطمع في تحقيق مصالحه وطنية هي مفتاح الأزمة الجزائرية.

سيدي الرئيس،

الحفرة هي الشعار الرئيسي الذي اختاره بعض الانتهازيين ليقودوا مخططهم الجهنمي للإطاحة بالرئيس. وفي الحقيقة هذا اختيار مآكر بالنظر إلى ظاهرة "الحفرة" التي أصبحت ظاهرة وطنية ولا تقتصر على جهة دون أخرى أو فئة دون غيرها، حيث يكفي أن يتظاهر بها في أي مكان من الجزائر ليتردد صداها في كل أرجاء البلاد. فما معنى "الحفرة"؟ وكيف نتجت؟ ومن أنتجها؟ وكيف يتصرف الرئيس بوتفليقة لمحاربتها؟

إذا سئل أي مواطن من عامة الشعب عن الحفرة، يشير في أول وهلة إلى المعاملة السيئة أو الانتقامية التي تعرض لها عند لجوئه إلى أية مصلحة من مصالح الدولة، رغم أنه مارس حقا من حقوقه الدستورية. ويمكن القول بناء على هذه الظاهرة وحدها من بين آلاف الظواهر أن الحفرة هي انعدام الثقة والتعاون بين الدولة والمجتمع. وبما أن مصداقية الدولة لا تتحقق إلا بكفاءة خدماتها للمجتمع، يثبت الواقع أنه من الصعب أن نتصور أن تفعل دولة وطنية حقيقية ذلك بنفسها اللهم إلا إذا كانت واقعة هي الأخرى تحت ضغط الحفرة. فمن الذي يحقر دولة الجزائر التي ضحى من أجل إقامتها ملايين الشهداء؟

السيد عبد الرحمن منصور: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

الإخوة الصحفيين، إن كنتم حاضرين.

أترحم في البداية على أرواح كل الذين سقطوا في هذه الأحداث، وأنقل بوفاء تشكرات المواطنين إلى السيد رئيس الحكومة على العرض الذي قدمه، وهم يطالبون بإعادة بثه مرة ثانية.

أشكر السيد رئيس الحكومة وأشكر الطاقم الحكومي على التشخيص والتحليل الدقيق وتقديم الحلول. فقد وضعتكم يدكم على الجرح بحيث أزعجت بعض الأشخاص الذين يتمنون ألا ينطلق القطار (فالزجاج الواقي كبير، والمرأة العاكسة صغيرة)، إنطلقوا إلى الأمام، ولا تنظروا إلى الوراء كما أحييك على المصادقية، ويبدو لي أن السيد الذي تكلم عن المصادقية يعلم ما ذا أقصد.

أثناء الثورة التحريرية هناك من المجاهدين من ذبح أباه، لأنه خائن. وهناك من ذبح أخاه أو عمه، لأنه خائن. لكننا اليوم أصبحنا نستحي من الكلام عن الخونة، فليسقط الخونة الذين هرعوا إلى فرنسا.

لقد قدمنا الكثير من أجل الجزائر، أكثر من مليوني شهيد ولا يمكننا أن فرط في هذا الانتصار. لقد شتمتم المجاهدين والشهداء، والعلم الوطني ورفعتهم علما جديدا، وفرقتهم الجزائر وقسمتموها إربا إربا. أنتم تخربون الجزائر منذ عشر سنوات ولا تريدون التوقف. كفى، إلى أين تريدون الوصول بالبلاد؟ ففرنسا تسخر منا ولا تريد لنا الخير. فكم من جريدة عبرت عن نفايات السياسة الفرنسية، يريدون أن تخضع الأغلبية لحكم الأقلية.

في العالم إلى دولة موسومة بالتخلف والظلم والخطر. ولم تكن أسفاره المتعددة والمتعبة إلى مختلف دول العالم من أجل الترويج عن نفسه أو الإشهار لشخصيته كما ادعى ذلك أعداء الوطن.

هذا وتمثلت قمة محاربة نظام الحفرة، في مختلف اللجان التي شكلها الرئيس لإصلاح القطاعات الحساسة في البلاد، فعرفت هذه الإجراءات التي اتخذتها لمحاربة نظام الحفرة -بطبيعة الحال- مقاومة شديدة من بعض الأشخاص لكنها تمت في الخفاء، حيث أقدم رئيس الجمهورية على الإعلان عن مشروع الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له أكثر من 500 مليار دينار...

الرئيس: أشكر السيد عبد القادر بكيوي... نعم؟

أرجو أن تشعرونا الكتلة مسبقا إن أردت أن تمنح أحد أعضائها وقتا إضافيا. تفضل.

السيد عبد القادر بكيوي (يوصل): وهو ما يكاد يشكل ميزانية خزينة دولة من الدول الإفريقية. إلى هذا الحد عرف الخونة أن هذا الإنعاش من شأنه أن يمنع تحقق نتائج الاستراتيجية الهدامة، فخططوا كما هو معروف للإطاحة بالرئيس من خلال وضعه في مواجهة جنون المحقورين، لأن مشروع بوتفليقة لن يسمح للمافيا المالية الاقتصادية أن تستولي على أموال الدولة. ويعني ذلك أيضا رفع الحفرة عن الاقتصاد الوطني، ومنح المحقورين فرصة للأمل في المستقبل.

أما فيما يخص التجاوزات والإهانات التي حدثت في ولاية تلمسان فأفضل أن أتدخل بخصوصها في إطار مناقشة مشروع قانون المالية التكميلي. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد عبد القادر بكيوي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن منصور.

السيد رئيس الحكومة، لقد ذهبوا إلى الولايات في السيارات ونهبوا الأموال وأمروهم بالخروج...

مسيرة يوم 14 جوان، من جاء إلى هنا وأراد أن يهدم العاصمة؟ مسيرة سلمية... (الرئيس يغادر القاعة).

توقفت الجلسة في الساعة منتصف النهار والدقيقة الخامسة

نحن عرب، مسلمون وأمازيغ، وافعلوا ما شئتم (لا فرنسا ولاهم يحزنون). وأتوجه الآن إلى الأحزاب في منطقة القبائل: لماذا لم تهدئوا من روع هؤلاء الشباب؟ تحية لشباب منطقة القبائل، لأنهم ثاروا. لكن من المتسبب؟ فالقضية ليست قضية فرماح محمد -وليس ماسينسا- ولا تتعلق بالأمازيغية بل تخص اللغة الفرنسية. هم يودون أن نظل تابعين إلى الخارج، وهذا ما غدوا به أدمغة الشباب، لكن الشباب يرفضون كل الاتجاهات (شوشرة).

ملحق أسئلة كتابية وأجوبة

* رد السيد الوزير

تبعاً لما جاء في سؤالكم، لي الشرف أن أعلمكم أنه تم تسجيل عملية دراسة إنجاز مستشفى جديد طاقته 60 سريراً على مستوى بلدية تابلان، وقد تم القيام بهذه الدراسة واختيار قطعة الأرض التي ستحتضن المشروع.

أعلمكم كذلك أن إنجاز هذا المشروع وتجهيزه سيكون على أساس تمويل خارجي بقيمة إجمالية تقدر بخمسمائة مليون دينار جزائري (500000000 دج).

تقبلوا مني، السيد النائب، فائق عبارات التقدير.

* 2 - من السيد بوجمعة جبور

إلى السيد وزير الفلاحة

طبقاً للدستور.

وبمقتضى القانون العضوي المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

- وطبقاً للنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

- نظراً إلى ما تعانيه المزرعة الفلاحية الكائنة في نواحي بلدية بني صاف بولاية عين تموشنت رغم خصوبة أراضيها.

- ونظراً إلى عدم قدرة مزارعيها على تنفيذ أي برنامج استثماري كونها غير موصولة بالتيار الكهربائي.

- ونظراً إلى أن إيصال الكهرباء إلى المزرعة لا يتطلب إلا أربعة أعمدة كهربائية.

- وأمام هذا كله، أترح عليكم سيدي الوزير السؤال الآتي:

* 1 - من السيد خليل مسعودي

إلى السيد وزير الصحة والسكان

المرجع:- المادة 134 من الدستور.

- المادة 72 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي الآتي:

بعد اتصالي بوزير الصحة والسكان السابق السيد عمارة بن يونس الذي أعلن لنا أن بلدية تابلان قد استفادت مستشفى وافقت عليه مصالح التخطيط في الوزارة الأولى، وقمنا بتبليغ سكان هذه المدينة وضواحيها بهذا النبأ المفرح، حيث استبشروا خيراً بعد الأعوام الصعبة التي عاشوها، لكن، بالأسف! لم يعلن رسمياً عن مشروع هذا المستشفى إلى حد الآن. بل بالأحرى وحسب ما سمعناه ألغي بسبب بناء "مجمع الاستعجالات الطبية الجراحية" في هذه المدينة!

السيد الوزير، سؤالتي هو: لماذا لم يعلن عن مشروع المستشفى رسمياً؟ وهل بناء مجمع استعجالات طبية جراحية يمكن من الاستغناء عن مستشفى؟ بل أقول فقط إن هذا المجمع (UMC) يجب أن يكون مكماً للمستشفى. وعليه أملنا كبير فيكم السيد الوزير، وستفرحون إن شاء الله سكان هذه المدينة بإعلان بناء هذا المستشفى على غرار المستشفيات الأخرى التي تمت المصادقة عليها في مصالح التخطيط.

تقبلوا مني، السيد الوزير، فائق الاحترام والتقدير.

- نظرا إلى النقص الملحوظ في الهياكل الصحية بهذه البلدية التي هي مقر دائرة ومكونة من ثلاث بلديات نائية.

- نظرا إلى حاجات المواطنين الكبيرة إلى منشآت صحية كهذا المركز الصحي الذي لا يتطلب ترميمه اعتمادات مالية كبيرة لإعادة تأهيله للنشاط الذي أنجز من أجله.

- نظرا إلى التوسع العمراني لهذه البلدية التي أصبح تعداد سكانها يقارب 20000 نسمة. لهذه الأسباب، يشرفني أن أتقدم إلى معاليكم بالسؤال الآتي:

- هل لنا أن نعرف الأسباب والعوائق التي أدت إلى غلق المركز الصحي وتحويله إلى سكنات وبيع سكن وظيفي تابع له؟

- هل يمكن العدول عن غلقه بإعادة تأهيله؟

في انتظار جواب مقنع، تقبلوا معالي الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

سيدي النائب،
بناء على ما ورد في سؤالكم المتضمن وضعية قطاع الصحة على مستوى دائرة بوقطب (ولاية البيض) لي الشرف أن أوافيكم بالإجابة الآتية:

إن السهر على تسيير المرافق القاعدية وبالخصوص قاعات العلاج (المراكز الصحية والعيادات المتعددة الخدمات) من صلاحيات السلطات المحلية خاصة منها البلدية، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يتم غلق أو تحويل مرفق صحي قاعدي دون علم السلطات المحلية وموافقتها.

ماهي الإجراءات التي تنوون القيام بها من أجل تقديم يد المساعدة لتوصيل هذه المزرعة بالتيار الكهربائي ورد الاعتبار لفلاحتنا؟

تقبلوا، سيد الوزير، فائق التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

يشرفني ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بطلب ورثة المرحوم "بن عده عبد القادر" ملاكي المزرعة الكائنة في نواحي بلدية بني صاف ولاية عين تموشنت، أن أحيطكم علما أن إيصال الكهرباء من صلاحيات الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز) أي وزارة الطاقة بمعونة السلطات المحلية التي لها الحق في تقدير الأولوية لإنجاز المشاريع، ولا يوجد أي استثناء للفلاحة.

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

* 3- من السيد ميلود محمدي

إلى السيد وزير الصحة والسكان

المرجع:- المادة 134 من الدستور.

- المادة 72 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

السيد الوزير،

نظرا إلى الوضعية التي آل إليها المركز الصحي لبلدية بوقطب والذي أنجز في سنوات السبعينات لتلبية حاجات السكان الذين كان لا يتجاوز عددهم 6000 نسمة.

- نظرا إلى غلق المركز الصحي وتحويله إلى سكنات، وبيع سكن وظيفي من السكنات التابعة له.

مادة الإسمنت بالمنطقة وبالولايات المجاورة لها والتي تستورد هذه المادة الضرورية من مناطق بعيدة.

لذلك وطبقا للمادة 100 من الدستور التي تفرض علي تحسس تطلعات المواطنين ورفع انشغالاتهم، أشرف بطرح السؤال الآتي على سيادتكم:

- ما مصير الدراسات التي قام بها المكتب المختص في إقامة مصنع الإسمنت ببلدية آفلو؟

- متى يتم الانطلاق في إنجاز هذا الحلم الذي يراود شباب هذه المنطقة المعزولة، عن طريق الاستثمار العام أو الخاص أو الشراكة؟

وفي انتظار إفادتي بالمعلومات الكافية لتبليغها إلى المعنيين، تقبلوا مني، سيادة الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

بمقتضى المادة 134 من الدستور، وردا على مراسلتكم، يشرفني أن أوافيكم بالجواب عن سؤالكم الكتابي المتعلق بدراسات مقالع المواد الأولية لإنتاج مادة الإسمنت التي أجريت في منطقة آفلو (الأغواط).

إن أعمال البحث الجيولوجي التي أجريت في دائرة آفلو خلال فترة 1988 إلى 1993 قد نتج عنها بروز مقلعين للمواد الأولية الأساسية وهما منجم الكلس (CALCAIRE) بجبل فورو، ومنجم صلصال (ARGILE) بوادي مدسوس.

* منجم الكلس بجبل فورو قد تمت دراسته عن طريق 13 بئرا، العينات والتحليل عددها (261 عينة) ومكنت النتائج من تشخيص طبقة متجانسة للكلس ذات جودة رفيعة وكذلك احتياطات صناعية تقدر 20 مليون طن.
* منجم الصلصال بوادي مدسوس قد تمت دراسته عن

وفيما يخص قاعة العلاج السابقة لبلدية بوقطب (وليس مركز صحي) والمتكونة من قاعة علاج ومسكنين، تم تحويلها إلى مجمع يشمل أربعة مساكن، على أساس قرار صدر عن السلطات المحلية دون استشارة الإدارة المركزية للصحة، وقد دعم هذا القرار بتنازل المصالح المحلية لأملك الدولة عن هذا المرفق لصالح المستفيدين من المساكن.

وفي هذا الصدد، نتأسف كثيرا عن وجود مثل هذه التصرفات على مستوى بعض السلطات المحلية التي عليها واجب الدفاع عن الصالح العام، وهو الأمر الذي جعلنا نصدر نوا تنظيميا للحيلولة دون حدوث تصرفات جديدة من هذا القبيل.

تقبلوا مني فائق عبارات التقدير والاحترام.

* 4 - من السيد عبد الرحمن سهلي إلى السيد وزير الصناعة وإعادة الهيكلة

المرجع:- 134 من الدستور.

- المادة 72 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

السيد الوزير المحترم،

إن سكان مدينة آفلو (ولاية الأغواط) والمسؤولين على المستوى المحلي الذين استبشروا كثيرا بالنتائج الإيجابية التي سجلها في بداية الثمانينات أحد مكاتب الدراسات المختصة الموجودة بمدينة بومرداس في إنتاج مادة الإسمنت بمنطقة (جبل فورو) الواقع بهذه البلدية، انتظروا طويلا إخراج هذا الحلم إلى الواقع الملموس لامتصاص البطالة المتزايدة التي تدعو إلى القلق، وتوفير

في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

السيد الوزير،
يشرفني أن أعلم سيادتكم أن القاعة المتعددة الرياضات المبرمج إنجازها في بداية التسعينات وبالضبط ببلدية حاسي القارة دائرة المنيعنة ولاية غرداية، والتي بلغت بها نسبة الإنجاز حسب المعلومات المتوفرة لدي حوالي 80٪، مع العلم أن عملية الإنجاز متوقفة حاليا، وأنكم لاشك في ذلك تشاطرونني الرأي في هذا المشروع عرف تأخرا كبيرا في عملية إنجازه رغم أن شباب هذه البلدية الفتية متعطشون لاستغلاله والاستفادة منه، لهذه الأسباب المذكورة آنفا، ونظرا إلى الأهمية القصوى في إتمام إنجاز هذا المشروع وتجهيزه، اسمحوا، لي معالي وزير الشباب والرياضة، أن أتوجه إليكم بالأسئلة الآتية:

- 1- هل لنا أن نعرف متى تستأنف عملية إنجاز هذا المشروع في نسبة 20٪ المتبقية؟
- 2- متى تنتهي عملية الإنجاز والتجهيز الكلي للمشروع؟
- 3- هل لنا أن نعرف المبالغ المالية التي خصصتها الوزارة لمساعدة شباب ولاية غرداية عامة وشباب دائرة المنيعنة ببلديتها خاصة؟
- 4- هل بإمكانكم القيام بزيارة عمل لدائرة المنيعنة للاطلاع على ظروف وانشغالات ومشاكل ووضعيتها الهياكل المخصصة للشباب بهذه المنطقة النائبة من الوطن؟

وأخيرا، وفي انتظار الرد على الأسئلة المتقدمة، تفضلوا، سيادة وزير الشباب والرياضة، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام، والسلام.

طريق إجراء 24 بئرا، (العينات والتحليل عددها 155 عينة) ومكنت النتائج من تشخيص طبقة من الصلصال تحتوي على بعض الطبقات من الجبس القابل للاستعمال في صناعة الإسمنت وكذلك احتياطات صناعية تقدر بمليوني و 500 ألف طن

إن منجمي (الكلس والصلصال) قد تمت دراستهما لتلبية احتياجات وحدة للإسمنت بطاقة تقدر بـ 150.000 طن سنويا.

ومن جهة أخرى، مكنت الدراسة الهيدروجيولوجية من تحديد نقطة للحفر والتنقيب.
وبالتالي، فإن إنطلاق مشروع وحدة لإنتاج الإسمنت في منطقة آفلو يستلزم عدة دراسات أولية يقوم بها المستثمرون الخواص الراغبون، منها على الخصوص:

- دراسة الطريقة،
- دراسة موقع الإنشاء،
- دراسة الهندسة العامة،
- الدراسة التقنية الاقتصادية،
- دراسة عن التلوث الممكن على المحيط.

إن إنجاز وحدة لإنتاج الإسمنت تبقى مرتبطة بتحديد نوعية المواد الأولية وكذلك بمردوديتها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء (CETIM) ببومرداس مستعد لمساعدة كل مستثمر خاص لإجراء الدراسات الباقية.
وتقبلوا، السيد النائب، فائق عبارات التقدير.

* 5- من السيد أحمد عبد الحاكم

إلى السيد وزير الشباب والرياضة

المرجع:-المادة 134 من الدستور.

المادة 72 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ

*** رد السيد الوزير**

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بالوضع المادية والمالية لعملية إنجاز قاعة متعددة الرياضات على مستوى بلدية حاسي القارة، يشرفني أن أحيطكم علما أن إنجاز هذه القاعة قد شرع فيه محليا بتمويل ضمن المخطط البلدي للتنمية بمبلغ قدره 29.076.838 دج.

توقف المشروع حاليا لنقص الاعتمادات، ويقدر هذا العجز بحوالي 15 مليون دج يمكن وزارة الشباب والرياضة التكفل به في إطار برنامج الإنعاش عن طريق تسجيلها في ميزانية 2002 عملية "تهيئة وتجهيز قاعة حاسي القارة".

وفي الأخير، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأقدم أخلص تشكراتي على اهتمامكم بقطاع الشباب والرياضة، مع فائق الاحترام والتقدير.

6 - من السيد ميلود محمدي**إلى السيد وزير الأشغال العمومية**

المرجع: المادة 134 من الدستور،

- المادة 72 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،
- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

السيد الوزير،

- نظرا إلى عدم تسجيل إنجاز الطريق الرابط بين بلدية الرقاصة وبلدية بوقطب (ولاية البيض) مرورا بالمناطق الآتية:

الخضرة، بدروس، صيادة، سفيسفة، زاوية الموحدين، الرقاصة وجزء من بلدية الكاف الأحمر، على مسافة 65.235 كلم، والتي تمت دراسته سنة 1990، وأنجز أيضا تسطيف (TERRASSEMENT) الشطر الأول على

طول 10 كلم في إطار المخطط البلدي للتنمية، والذي كلف خزينة الدولة أموالا هامة.

- نظرا إلى العزلة التي تعيشها هذه المناطق، ومعاونة سكانها.

- نظرا إلى أهمية هذا الإنجاز الذي يربط جنوب غرب الولاية بشمالها الشرقي، وإلى تشجيع الموالين والمستثمرين في قطاع الفلاحة بصفة عامة، وكذا وقاية العتاد وحمايته.

لهذه الأسباب، يشرفني أن أتقدم إلى معاليكم بالسؤال الآتي:

- هل لنا أن نعرف متى يسجل هذا المشروع الهام الذي ينتظره سكان هذه المناطق المعزولة؟

- هل لنا أن نعرف أيضا إذا كان هذا المشروع مبرمجا لسنة 2001؟

- هل لنا أن نعرف البرامج المسجلة لسنة 2001 في قطاعكم بالنسبة إلى ولاية البيض بصفة عامة؟

- ماهي الاعتمادات المخصصة لولاية البيض في سنة 2001؟

في انتظار ردكم، تقبلوا، معالي الوزير، أسمي عبارات التقدير والاحترام.

*** رد السيد الوزير**

يشرفني أن أوافي سيادتكم طيه بالأجوبة الآتية:

السؤال الأول:

هل لنا أن نعرف متى يسجل هذا المشروع الهام الذي يخص إنجاز الطريق الرابط بين بلدية الرقاصة وبلدية بوقطب، والذي ينتظره سكان هذه المناطق المعزولة؟

الجواب:

إن مشروع إنجاز الطريق الرابط بين بلدية الرقاصة وبلدية بوقطب (ولاية البيض) يدخل ضمن صلاحيات الولاية

(المخطط البلدي للتنمية). ولهذا لم يبرمج ضمن البرامج القطاعية.

السؤال الثاني:

هل لنا أن نعرف أيضا إذا كان هذا المشروع مبرمجا لسنة 2001؟

الجواب:

هذا المشروع غير مبرمج لسنة 2001 للأسباب التي سبق وأن ذكرت في الجواب عن السؤال الأول.

غير أن مدير الأشغال العمومية سيقوم بالدراسة الكلية لهذا المشروع وتحقيق البطاقة التقنية قصد تمكن البلدية من تسجيله خلال سنة 2001 إذا اعتبرته هذه الأخيرة من بين أولوياتها.

السؤال الثالث:

هل لنا أن نعرف البرامج المسجلة لسنة 2001 في قطاعكم بالنسبة إلى ولاية البيض بصفة عامة؟

الجواب:

البرامج المسجلة لسنة 2001 لفائدة ولاية البيض هي كالاتي:

1- البرنامج الجديد لسنة 2001.

- إعادة تأهيل الطريق الولائي رقم 100 على مسافة 13 كلم.

2- البرنامج الخاص لتنمية مناطق الجنوب.

- إنجاز الطريق الرابط بين بريزينة ومثلي على مسافة 16 كلم.

- تمديد مدرج الطائرات لمطار البيض إلى مسافة 2400م.

3- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

- إنجاز الطريق الرابط بين بريزينة ومثلي على مسافة 104 كلم.

- إنجاز الطريق الرابط بين تيارت والبيض على مسافة 40 كلم (هذا البرنامج سجل ضمن برنامج ولاية تيارت).

السؤال الرابع والأخير:

ماهي الاعتمادات المخصصة لولاية البيض في سنة 2001؟

الجواب:

الاعتمادات المخصصة لولاية البيض لسنة 2001 هي كما يأتي:

1- اعتمادات الدفع للبرنامج اللامركزي: 204 ملايين دينار.

2- اعتمادات الدفع للبرامج المركزية لم توزع وتعطى للولايات عند الانطلاق في المشاريع وحسب الحاجات المطلوبة.

تقبلوا، السيد النائب، فائق عبارات التقدير والاحترام.